جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

أثـــر تحرير التجارة الخارجية على النمـــو الاقتصادي

– دراسة حالة الجزائر من سنة 2000 إلى 2015 –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالبتين:

– ريحو زهير ميلود

– بلعباس خـــالـــد

الأستاذ المشرف:

– مداني بن شهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنـــة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحیم

فهـــــرس

فهـــــرس

بسملة

فهرس المحتويات

كلمة شكر و تقدير

مقدّمة 1

الفصل الأول: مدخل نظري لدراسة التجارة الخارجية

تمهيد. 9

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية 10

المطلب الأول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية.....11

المطلب الثاني:التوقيت الاقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية 15

المبحث الثاني: التحديات الجديدة المفروضة على الجزائر في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.....18

المطلب الأول : التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة 18

المطلب الثاني: تحرير التجارة العالمية و جهود الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي(البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية): 20

خلاصة الفصل الأوّل: 22

الفصل الثاني:ماهية النمو و التنمية الإقتصادية

تمهيد 24

المبحث الأول: المفاهيم و العوامل المحددة للنمو و التنمية الاقتصادية.....25

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:.....26

المطلب الثاني: عناصر و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية المحددة للنمو الاقتصادي:.....30

المبحث الثاني: الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي: 40

المطلب الأول:نظريات التجارة الخارجية 41

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي: 47

خلاصة الفصل الثاني : 54

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر من 2000-2015

تمهيد 56
المبحث الأول: التطور التاريخي لتحرير التجارة الخارجية في الجزائري 58
المطلب الأوّل: المراحل التي مرّت بها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية من سنة 1962 إلى سنة 1989 59
المطلب الثاني:مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي 73
المبحث الثاني: تطور الناتج الوطني الإجمالي ومؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)
.....81
المطلب الأول:تطور الميزان التجاري والناتج الوطني الإجمالي (PIB)خلال الفترة (2000-2015).....82
المطلب الثاني : تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات 89
خلاصة الفصل الثالث:.....96
خاتمـــــــــة.....98
قائمة المصادر و المراجع 102

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
17	يوضح تسلسل عناصر تحرير الخارجية	**1-1**
34	يوضح أثر التغيير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة.	**1-2**
50	يوضح دورة حياة المنتوج	**2-2**
83	رسم بياني لتطوّر الميزان التجاري للجزائر من سنة 2000إلى 2015	**3-1**
88	يبين تطوّر الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000إلى 2015	**3-2**
90	يوضّح توزيع الهيكل السلعي للصادرات لسنة 2015	**3-4**
93	يوضح توزيع الهيكل السلعي للواردات سنة 2015	**3-5**

قائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
61	يبين الرسوم الجمركية للسلع بحسب أنواعها	3-1
64	يبين تطوّر الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1963-1969	3-2
72	يبين تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1980-1988	3-3
76	يبيّن تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1980-1989	3-4
80	يبين تطوّر المديونية الجزائرية بمليار دولار أمريكي	3-5
82	يبيّن تطوّر مؤشرات ميزان التجارة الخارجية و نسب النمو فيها خلال فترة 2000-2015	3-6
87	يبيّن تطوّر معدّل النمو الإقتصادي من سنة 2000 إلى سنة 2013.	3-7
87	يبين تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2015	3-8
90	يبين تطوّر الهيكل السلعي للصادرات خلال الفترة 2005-2015	3-9
92	يبيّن تطوّر الهيكل السلعي للواردات خلال فترة 2005-2015	3-10

مقدمـــــــة

مقـــدمـــــة

يعيش الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن عدة تغيرات و تحولات جذرية،فقد جلت و أثرت على كل جوانب الحياة اليومية بمختلف أنواعها الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها.

فبعد انتهاء مؤتمر بريتون وودز، و خلاصة خروجه بتشكيل المؤسستين:البنك الدولي للإنشاء و التعمير و كذا صندوق النقد الدولي في عام 1947 حيث تغيرت الموازين في الاقتصاد العالمي ثم تبيعاته بعد ذلك بإنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995، و التي قد مرت بعدة جولات من الاتفاقيات العامة للتعريفة و التجارة، و بتـــأسيس و إنشاء هذه المنظمة بدأ يتضح لنا بروز معالم النظام العالمي التجاري الجديد، و ما نتج عنه من تغيرات على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية و التجارية، في مجال المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، و في نفس السياق قامت منظمة التجارة العالمية بوضع أسس وقوانين و خطط و برامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين مختلف أقطار دول العالم باختلافها بهدف إلغاء كل العقبات، و القيود التي تعترض مسارها و تحد من حركة العوامل الإنتاجية، كرأس المال و العمالة و حركة رؤوس الأموال و حركة السلع و البضائع. بالإضافة إلى قطاع الخدمات الذي بدأ الاهتمام به حديثا، و المنظمة العالمية للتجارة بهذا كله تسعى إلى الوصول لتحقيق جميع الأهداف المخطط لها، و الوصول إلى نتائج إيجابية على الاقتصاديات الوطنية و الدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى هذا الأساس تشير العديد من الأدبيات و الأبحاث النظرية و الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، من بين هذه الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سنحت لها بتحقيق تطور وتحسن كبير في معظم مؤشراتها الاقتصادية، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معرفة و معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها و الوصول إلى معدلات عالية من النمو، و الوصول إلى تحقيق الرفاهية

و القضاء على البطالة. و في هذا المجال حاولت الجزائر في مسعاها لتحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع الإنتاج، و قد ظهر ذلك جليا من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها. كما قامت بإنشاء العديد من المؤسسات لتطوير هذا الانفتاح، و العديد من القوانين والتشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية.

إشكالية الموضوع:

من هذا المنطلق و بعد دراستنا لهذا الموضوع سوف نتطرق إلى العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر بصورة و بصفة خاصة و عليه سوف يتم الإجابة في هذا البحث على السؤال التالي:

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟

كإضافة محاولة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف يتم تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟

-ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟

-ما هي وضعية الأسواق الجزائرية(المؤسسات الوطنية) في الاقتصاد العالمي؟

فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

- تعتبر الجزائر من بين الدول التي بذلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعمق في مواضيع التجارة الخارجية.
- معرفة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الموضوع محل الدراسة(الصادرات، الواردات و الناتج الوطني).
- محاولة تتبع مسار تطور وضعية الميزان التجاري و علاقته بالعالم الخارجي.
- محاولة بناء أساس لحل المشكلات في الاقتصاد الوطني.
- قلة الموضوعات التي تستهدف مجال التجارة الخارجية بالتحليل.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1- دراسة:

Wacziarg Rmain ، Kanen Horn Welch Rmain، Trade liberalization and Growth :New Evidence

حيث أن هذه الدراسة تهتم بأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي ، و هنا نجد أن هذه الدراسة قامت بتحليل الاقتصاد الخارجي و الإصلاحات في السياسات التجارية للبلدان، و أثرها على النمو الاقتصادي ، و أجريت هذه الدراسة على عينة من مجموعة من الدول النامية ، و من بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي، و

هذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية، و هذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها ضمن العينة الكلية.

2- دراسة:

صوايلي صدر الدين، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية(2006)، و تهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة(1981-2002)،وقد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الانفتاح و الدخل في العينة المدروسة ، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح و النمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة

في بعض الدول فقط ، و قد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية.

أهداف الدراسة و أهميتها:

- محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحري قطاع التجارة الخارجية.
- إبراز الآثار المترتبة على عملية التحرر التجاري في الاقتصاد الوطني.
- السعي نحو توفير المناخ للاستفادة من عملية تحرير التجارة الخارجية.
- توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.
- بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني و نصيب الفرد منه.

حدود الدراسة:

- الإطار الزماني: تم تناول الدراسة في الفترة الممتدة بين 2000-2015.

- الإطار المكاني: تستهدف الدراسة دولة الجزائر مع الواقع و المحيط الاقتصادي الذي يحيط بها.

المنهج المتبع في الدراسة:

لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية سيتم الاعتماد على منهجين:

-المنهج الوصفي و الذي يتناسب مع الدراسة و خاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى المنهج التاريخي و الذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية و السياسة التجارية الخارجية للجزائر عبر الفترات المتعاقبة.

-المنهج التحليلي بالنسبة للدراسة النظرية، و التي تناولت العلاقة بين كل من الصادرات والواردات و الناتج الوطني الإجمالي.

أدوات الدراسة:

أثناء قيامنا بانجاز هذا البحث قمنا بالاستعانة بعدة أدوات و المتمثلة فيما يلي:

- اعتماد عدة مراجع باللغتين العربية و الأجنبية من كتب، مجلات، تقارير و بحوث، ملتقيات وطنية ودولية.

- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة و المعلومات التي يتعذر علينا الحصول عليها من المكتبات من خلال الاتصال بالجامعات الأجنبية، مراكز الدراسات و المنظمات الدولية العاملة في الموضوع محل البحث.

- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين و العاملين في المجال من أجل الاستشارة و طلب التوجيه.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة، هي صعوبة جمع البيانات و المعطيات الإحصائية المتعلّقة بموضوع البحث، و ذلك نظرا لتضاريسها و شساعة الفارق فيها بين الجهات الرسمية المقدّمة لها، و رغم توفر المراجع و الكتب التي تتناول بالتحليل موضوعات التجارة الخارجية، إلّا أنّها في الغالب تخلوا من الجانب التقني، الذي يتناول دراسة علاقات التأثير و التأثر بين المتغيرات، أمّا ما تعلّق منها بالنمو الاقتصادي، فنجد قلة المراجع في مكتباتنا.

خطة الدراسة

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، ولهذا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي :

الفصل الأول: حيث خصصنا هذا الفصل للحديث عن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في ظل النظام العالمي الجديد ، و هذا انطلاقا من خلال الاعتماد على التوقيت الاقتصادي لبرنامج تحرير التجارة الخارجية

و كذا التحديات الجديدة المفروضة في ظل النظام التجاري العالمي، أضيف إلى التحول النوعي لمفاهيم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف [1]لمنظمة العالمية للتجارة.

وماهية الشروط الجديدة لتفعيل مشاركة الدولة في المفاوضات التجارية وجهود الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: حيث تم فيه عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، و كذا المقاييس و المعايير التي يتم من خلالها قياس و احتساب المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، بالإضافة إلى دراسة الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية ، ثم في الأخير تم عرض الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال التطرق لأراء أبرز رواد المدارس الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

- ✓ **الفصل الثالث:** خصصنا هذا الفصل للحديث عن الجزائر كحالة خاضت تجربة في ميدان تحريـــر تجارتها الخارجية ، وذلك من خلال تتبع مسار تطور التجارة الخارجية بدءا من احتكار الدولة لهـــا إلى غاية السعي إلى تحريرها عن طريق الإصلاحات و التشريعات التي تمس القطاع ، مع التطرق إلى التحديات التي تواجه الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كمحاولة لدراســـة أثـــر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قمنا بدراسة نظرية للمتغيرين(الصـــادرات/الواردات/الناتج الإجمالي)..

الفصل الأول

مدخل نظري لدراسة التجارة

الخارجية

تمهيد:

عاشت الكثير من الاقتصاديات مجموعة من الظروف و التحديات المختلفة، وذلك من أجل الوصول بأسواقها و اقتصادياتها إلى صفوة و نخبة الأسواق العالمية، و كانت الجزائر من بين الدول العاملة و المهتمة بتطوير، هذا المجال فكان لابد منها بالبدء بتنشيط أسواقها الخارجية، و زيادة صادراتها و تنويعها، و العمل على تطوير منتجاتها المحلية، و ذلك لقدرتها على منافسة الأسواق الخارجية حيث اهتمت الجزائر و ركزت على تحرير تجارتها الخارجية، ووضع الأسس و القوانين المنظمة اللازمة لتطوير مجال تحرير التجارة الخارجية. فكان لا بد عليها أن تلعب الدول الحاسم في المحافل الإقتصادية الدولية، و في العلاقات الإقتصادية و التجارية، و كان عليها كذلك أن تعمل جاهدة على تحرير التجارة الخارجية، و ذلك من خلال الانتقال من الإنغلاقية التقليدية إلى الإنفتاحية التحريرية، كما أنّ نجاح هذا التحرير إنّما يكون من خلال مساندة جادّة و بإرادة فاعلة في التوجّه نحو اقتصاد تنافسي مفتوح و موجه نحو السوق.

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية

إنّ إجراء المعاملات التجارية في السابق كان يخضع لظروف الدولة و المرحلة التي تعيشها فكما تم ملاحظته ذلك في العناصر السابقة أنّ كل دولة تتخذ لنفسها منهجا أو أسلوبا في علاقاتها مع العالم الخارجي فمنهم من تبنى أسلوب المحاسبة و الآخر يتبنى الحرية و كل على حسب ما يعتقد بفعاليته و نجاحه (مبرراته و حججه)، و كنتيجة لتزايد المبادلات الدولية و تشابك العلاقات في العالم، و أمام الكثير من الحواجز تم إقرار مذهب الحرية التجارية في الأسواق الدولية، الذي يقضي بتحرير كل المعاملات من تلك القيود التي تقف عائقا أمام مرونة المبادلات، لذلك ظهر في أواخر القرن العشرين مفهوم التجارة الخارجية، و سنقوم في هذا العنصر بإبراز أهم الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية و أثر ذلك على زيادة الناتج المحلي في دول العالم و الجزائر على وجه الخصوص.

و ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

1- عموميات حول تحرير التجارة الخارجية.

2- التوقيت الإقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية

1. مفهوم تحرير التجارة الخارجية:

يذكر أنه هناك اختلافات في تعريف تحرير التجارة بين الاقتصاديين ، ومن تلك التعاريف نورد ما يلي[1]:

التعريف الأول: حيث كان في الستينات و السبعينات ينظر إلى تحرير التجارة على أنها التخلي بشكل عام عن القيود على التجارة و أسعار الصرف، و هذا تفسير حاد لا يتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة.

التعريف الثاني: وهو يتعلق بالمؤسسات الدولية، حيث أن تعريف التجارة يعني:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد.

- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

- سياسة تحرير التجارة الخارجية إما تندرج تحت لواء الحرية أو تحت لواء الحماية(كلاهما تعريف)، و لكن بينهما درجات مختلفة تعتمد على الوسائل المستخدمة داخل الدولة.

و منه فيمكن القول على تحرير التجارة الخارجية هي الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات و المبادلات التجارية الدولية من كافة القيود و الحواجز التي تعيقها، و العمل على إتباع السياسات التجارية الحيادية الدافعة للزيادة في كميات ألتصدير و فتح السوق أمام كميات الاستيراد، دون تدخل جانب القوى السياسية و الاقتصادية في الدولة.

[1] **حسن خضر، برنامج إصلاح القارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ص 14.**

2. أسباب تحرير التجارة الخارجية

ترجع الأسباب وراء تحرير التجارة إلى ما يلي:

1.كون تحرير التجارة الخارجية (أو القطاع الخارجي) يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.

2.التدهور في شروط التبادل التجاري خاصة في الاتجاه المستمر في الانخفاض في أسعار البترول و المواد الأولية و الأخرى مع مرور الزمن.

3.تفاقم أزمة الديون في الجزائر في فترة الثمانينات و الضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية و الدول الدائنة الغربية ، بحيث أجمعت على أن تحرير التجارة هي العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي ، و كذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.

4.إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين تحرير التجارة و النمو الاقتصادي ، و مثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان، مثل دول جنوب شرق أسيا و التي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات تحقق نمو أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية.

و منه فهذه تعتبر النقاط الأساسية الداعية إلى تحرير قطاع التجارة للحصول على المكاسب المختلفة المتأتية من ذلك، و العدول على الممارسات العدائية اتجاه العالم الخارجي.

3. أهمية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن الحديث عن فكرة حرية التجارة يقوم على الأساس الذي جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية القائم على مبدأ الميزة النسبية، و الذي يعني بأن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية حتى و إن كانت ذو كفاءة في إنتاج السلع الأخرى ، و تخصيص الموارد، أنما يكن وفقا لقواعد و متطلبات السوق ، و الأسعار تعكس بالطبع التكاليف الحقيقة للسلعة.

ورغم هذا فإن الدول النامية قابلت هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أن يضعها دائما محصورة في إنتاج السلع الأولية ، في الوقت الذي رحبت بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة ، و لقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات ، أين كانت الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي[1]، و في المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير ، التي جعلتها تحقق معدلات نمو عالية خلافا للتوجه السابق ، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة.

ومنه تكمن أهمية تحرير التجارة في الجزائر في تحقيقها للعديد من المكاسب و التي منها:

1.تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري.

2.تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع بالمنتجين إلى التحسين و الابتكار في المنتجات.

3.العمل نحو تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة، بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختيار.

4.السماح للشركات من أن تشغل قدرتها بشكل كامل، بما يتوافق مع ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير.

5.إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول التكنولوجيا الجديدة و استخدامها.

6.تحرير كل من الصادرات و الواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية، بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الآخر، و هذا ما يسمح للمستهلكين بشراء السلع المنخفضة الأثمان و العالية الجودة.

[1] يذكر أنّ السبب وراء استلام الدولة لقيادة النشاط الاقتصادي يرجع إلى أنّ طاقة المستثمرين الخواص في هذه الدول لا تتوفر على رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الكبرى، كما أنّ غياب الأسواق المالية له دور كبير في ذلك و هذا ما يجعل الدولة الجهة الوحيدة القادرة على تأمين مثل هذه الموارد.

7. كما يعد تحرير التجارة إحدى القنوات الهامة لاكتساب الخبرات و المهارات و الحصول على التقنيات الحديثة[1]:

– ذلك أنه إذا ما تم القيام بتحرير التجارة في إطار مشروع شامل للإصلاحات الاقتصادية و المؤسسية و التشريعية سيؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، و هذا سيفتح الباب واسعا أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي سيستقدم معه التقنيات الحديثة في الإنتاج والتسويق و التوزيع ، إضافة إلى العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في البلد و رفع معدلات النمو و الإنتاجية و فرص العمل الجديدة.

– كما أن حرية التجارة لها العديد من السمات النظرية المرغوب فيها حيث أنها لا تنحصر فقط في زيادة الكفاءة الاقتصادية الإستراتيجية و التخصيص الأمثل للموارد، و لكنها أيضا توسع الأسواق الحرة و المنافسة التامة فيها ، و بالتالي على الجزائر أن تعمل جاهدة في ظل عالم واقعي يتسم بعدم الكمال، و اللامساواة في التجارة العالمية.

و انطلاقا مما سبق نجد أن غالبية الدول، و نظرا لإدراكها للمكاسب المحققة من وراء تحرير التجارة و التوجه للعالم الخارجي سعت إلى تبني هذا الموقف و محاولة الاندماج فيه لتعظيم المنافع ، مع تزايد تيارات العولمة و التشابك و التكامل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد أصبح من الواضح أن الواقع يخفي الكثير في ممارسات الدول التجارية من أساليب للحماية و غيرها ، و هذا يعد بمثابة انسحاب من المشاركة في المكاسب الممكن الحصول عليها من التقدم الاقتصادي و التقني غير المسبوق.

ونظرا لهذا نجد أن معظم الدول تلجأ إلى إستراتيجية قائمة من جانب على التحرير الذاتي و من جانب آخر، على المشاركة في اتفاقيات تحرير التجارة متعددة الأطراف و الثنائية ، إضافة إلى المشاركة

[1] **محمد حامد الحاج، دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد الدوليين أبو ظبي، 2000، ص 06.**

في التجمعات الإقليمية الراسية و الهادفة لتحرير و زيادة التكامل وصولا للأسواق المشتركة و الوحدة الاقتصادية في بعض الحالات.

و الملاحظ في البلدان النامية أن هذا المسعى يظهر قدرا من التفاوت فيما بين الأقاليم النامية ، ذلك أنه نجد بعض الأقاليم حققت فعلا المكاسب من تحرير التجارة لديها و أخرى ما زالت تعاني أو أنها تبذل جهدا لم يتوج بعد كغيره ، و لكن السبب في ذلك واضح من حيث أن ضمان نجاح التنفيذ و التأكيد على النجاح لا يقتصر على عنصر واحد إنما مرهون بمدى حفز و نجاح عمليات التغيير في عناصر الإصلاح الشامل الأخرى كوحدة متكاملة بشكل منهجي و مدروس.

يطرح بعد الأهمية التي يتضمنها مشروع تحرير التجارة تساؤل آخر عن كيفية و مراحل تطبيق برامج تحرير التجارة، أي الأسلوب المتبع من طرف الدول و التوقيت المناسب للتحرير، و كذا عن دور الدولة في ظل الأصوات الداعية إلى تحجيمها في إطار عملية تحرير التجارة و التوجه نحو الخارج.

-فهل الأفضل على الدولة البدء في برنامج تحرير التجارة دفعة واحدة، أو يجب أن تسبقه برامج تثبيت اقتصادي معينة ؟ و هل من الممكن أن نجد تعارض في البرنامجين؟

المطلب الثاني:التوقيت الاقتصادي و التسلسل الزمني لبرنامج تحرير التجارة الخارجية

نجد أن العاملين في هذا القطاع ينقسمون إلى قسمين: فمنهم من يرى أن برامج التثبيت لابد أن تسبق برامج تحرير التجارة ، و الفريق الآخر يرى في أن تكون برامج تحرير التجارة مصاحبة لبرنامج التثبيت الاقتصادي ، و لكل من الفريقين حججهم ، و هي كالتالي[1]:

الفريق الأول: برامج التثبيت تسبق برامج تحرير التجارة، لأسباب عديدة أهمها:

[1] www.arab.api.org/course25/pdf/c25-2-3.pdf

1. أن تخفيض الرسوم الجمركية مثلا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض إرادات الدول، و من ثم إلى عجز في الميزانية العامة.

2. أن تخفيض سعر العملة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

3. أن تحرير الواردات يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، و الذي من الممكن أن يؤدي هو الآخر إلى فشل برنامج تحرير التجارة.

الفريق الثاني: يرى أن برامج تحرير التجارة يمكن أن تكون مصاحبة لبرامج التثبيت الاقتصادي و يكون ذلك ممكن في ظل الشروط التالية:

1. أن لا يكون سعر الصرف أعلى من قيمته الحقيقة.

2 .أن تقوم الحكومة بتأييد مثل هذه البرامج مرة واحدة، خاصة إذا كانت هناك مشاركة سياسية بدلا من أن تحاول الحصول على تأييد لكل برنامج على حده.

و إضافة إلى هذا التوقيت الاقتصادي، يفضل كذلك أن تسير خطى عملية التحرير بالسرعة التي تسمح بها الأوضاع السياسة في الدولة.

أما عن التسلسل الأمثل و السرعة المطلوبة للقيام بهذا البرنامج كذلك نجد هناك فريقين، فريق يدعم التحرير التدريجي للتجارة الخارجية،و الآخر يرى التحرير السريع في شكل صدمات متلاحقة هو الأفضل.

وحيث أن حجة الاتجاه الأول(التحرير التدريجي) تذهب إلى التذكير بخطر تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية ، و التي من الممكن أن تعمل على اختفائها و فشلها في السوق ، مما يؤدي إلى الزيادة في نسبة البطالة و تحجيم النشاط الاقتصادي فيه ، لذلك فإن هذه الطريقة تعطي الفرصة أفضل لهذه الصناعات في التعامل مع الظروف الجديدة ، و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم(01): يوضح تسلسل عناصر تحرير التجارة الخارجية

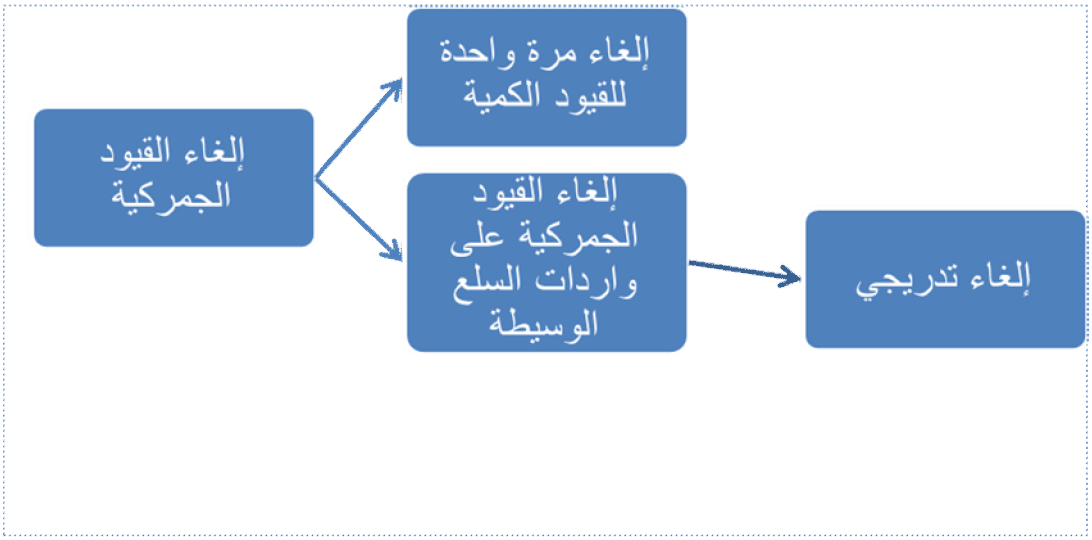

*المصدر: حسن الخضر، برنامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2007، ص5

كذلك يرون أن الزيادة في حجم الاختلافات في الاقتصاد الوطني، يرفع من أهمية الطريقة التدريجية أي أنه يسمح بإجراء التغيرات و الترتيبات تبعا لظهور الاختلافات، و من الدول التي طبقت هذه الطريقة نجد إندونيسيا كوريا الجنوبية ، تركيا و المغرب.

أما الاتجاه الثاني الذي يرى في أن تكون عملية تحرير التجارة الخارجية في شكل صدمة فيرجعها إلى الأسباب التالية:

1. تعطي مصداقية و آلية جيدة ، توحي من خلالها بقطع العلاقة بالماضي و البداية من جديد.
2. تؤكد التزام الحكومة الواضح و المحدد.
3. الطريقة التدريجية تعطي الفرصة لقوى المعارضة في إفشال عملية التحرير، و إحباطها مما يضفي على هذه العملية الطابع السياسي.

وحيث نجد من الدول التي اتبعت هذه الطريقة بوليفيا ، غانا ، المكسيك و بولندا.

المبحث الثاني: التحديات الجديدة المفروضة على الجزائر في ظل النظام التجاري العالمي الجديد

إن التطورات الحاصلة في جولات الجات ثم انتهائها بأطول جولة هي لأوروغواي مرورا إلى ظهور كيان جديد متمثل في المنظمة العالمية للتجارة، و هذا بدوره يعتبر مبرر لمدى التحديات الجديدة المفوضة على الساحة الاقتصادية العالمية ، و هنا يمكن القول بمدى استفادة الجزائر من النظام التجاري العالمي الجديد تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة و في هذا السياق يمكن إحصاء ثلاثة تحديات رئيسية متمثلة في ما يلي

1. التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية، وما يستوجبه من استخدام وسائل جديدة للتفاوض بما يخدم مصالح ليس فقط الدول المتقدمة(الغنية) بل كذلك الدول النامية أيضا.
2. التعامل مع تحرير التجارة العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية كجزء لا يتجزأ من جهود الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي، و الرفاهية لشعوبها(البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية).

و فيما يلي تحليل التحديات، و ما يمكن للجزائر من القيام به للاستفادة من الوضع.

المطلب الأول : التحول النوعي في مفهوم تحرير التجارة العالمية تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة

إنه وبالمقارنة بين اتفاقية الجات لسنة 1948 و اتفاقية لأورغواي (1976-1993) لنلمس تحول جوهري في مفهوم تحرير التجارة العالمية، فالاتفاقية الأولى يمكن القول أنها جاءت بقواعد موحدة أو بمقاييس موحدة لجميع الدول المتعاقدة ، أي أن تحرير التجارة متعدد الأطراف في ظل الجات جاء بمجموعة من المبادئ لتنظيم العلاقات التجارية الدولية بما يخدم مصالح جميع الدول في أي زمان و مكان ، على خلاف ذلك جاءت اتفاقية الأورغواي التجارية الدولية، بما يخدم مصالح جميع الدول في أي زمان و مكان، على خلاف ذلك جاءت اتفاقية لأورغواي لتدخل مجالات جديدة لموضوع تحرير التجارة

العالمية ، إذ أنها لم تعد منصبة فقط في السياسة عبر الحدود ، و إنما شملت حتى السياسات و التنظيمات المحلية ، و هذه الأخيرة تشكل عوائق أمام الوصول إلى الأسواق المحلية ، مثال ذلك المواصفات المطابقة و الإجراءات الصحية و حماية الملكية الفكرية.

و منه يبدو أن التفاوض في هذه الموضوعات تكون أكثر تعقيدا من المفاوضات السابقة ، إذ أن هذه الأخيرة لم تكن مقتصرة فقط على إزالة العوائق غير الجمركية، أو إجراءات التخفيضات الجمركية على الحدود ، فهذا أمر يناقش عن طريق التفاوض، و يتوصل إلى التفاهم في أوقات قصيرة نسبيا عنها في تلك التي تتجاوز الحدود لتنقل إلى السياسات المحلية عن طريق إجراء إصلاحات ، و مثل ذلك ما نصت عليه اتفاقية التثمين الجمركي ، و الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية و اتفاقية العوائق الفنية للتجارة ، و كل هذا يقودنا إلى استخلاص الدروس الآتية:

1. إن الإصلاحات التي يتعين إدخالها في النظم المحلية للدول النامية لتتماشى مع اتفاقيات الأورغواي قد لا تكون ضمن جهود التنمية في الدول النامية خاصة محدودة الدخل.
2. و لكي تتمكن هذه الدول من ذلك لابد لها من العمل على تبني إصلاحات متمثلة في بناء القدرات الفنية الوطنية لديها، لأجل إعداد التحاليل و قياس المكاسب، و التكاليف من تنفيذ الاتفاقيات التجارية.
3. يتعين على كل دولة نامية عضو في منظمة التجارة العالمية إنشاء آلية وطنية لتبادل المعلومات، و الدراسات و تنسيق المواقف بين مختلف الدوائر و الوزارات المعنية بشؤون منظمة التجارة العالمية.
4. العمل على إشراك القطاع الخاص في جميع مراحل المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة، بما يمنح لها بالكشف و المعرفة للمكاسب و التكاليف من تنفيذ القواعد الجديدة من جوانبها المختلفة.

5. ويعمل هذا كله أن يكسب الرأي العام بالثقة في معرفة خيار الانضمام للمنظمة، و ما يحويه من مكاسب مع التحوط للتكاليف التي من الممكن تحملها في المراحل الأولى من الانضمام.

المطلب الثاني: تحرير التجارة العالمية و جهود الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي(البعد التنموي لتحرير التجارة العالمية):

يكتسي موضوع تحرير التجارة طابع شمولي جيد من حيث عمله على أن يكون كل شيء متاح بقدر من الكفاءة المطلوبة، و بسعر تنافسي يراعي فيه طالبوه، و بالتالي فإن تحرير التجارة له من المكاسب ما يساهم بتحسين رفاهية الأفراد و يخدم أذواقهم المتعددة ، لكن في الجانب المقابل نجد أن هذا الموضوع يؤرق العديد من الدول خاصة المحدودة الدخل أو البلدان النامية ، كونها ضعيفة على تحمل الصدمة التي يمكن أن تلحق بها من جراء التحرير و القيام بالإصلاحات الشاملة المتعلقة بذلك ، و هذا ما أثبتته دراسات عديدة على مستوى البنك الدولي ، بحيث خلصت دراسة كل من شولر(Shuler.P) و ميشيل فينغر(Finger J.M)[1] إلى تكاليف إصلاح الأنظمة التجارية في الدول النامية بما يتماشى مع متطلبات و نصوص اتفاقية الأورغواي، يقدر في المتوسط بضعف الميزانية المخصصة للاستثمارات التنموية و ذات الأولوية لتحسين الرفاهية العامة في العديد من الدول النامية ذات الدخل المتوسط و المحدود.

ومنه في هذه الحالة قد تواجه الدولة بخيار تخصيص مواردها المالية إما لبناء المدارس و المستشفيات و التجهيزات الأساسية ، و إما لمقابلة التغطية في تكاليف تنفيذ الاتفاقية لجولة الأورغواي.

[1] – **Finger J.M et Shuler. P، implementation of Uruguay round commutements: the development challenge "presented to WTO/WB conference an "developing countries in millennium round، WTO Secretariat، center w. Rappard، genera 20–21 September 1999.**

و البلدان النامية لكي تعظم من مكاسبها و تقلل من تكاليفها المترتبة عن تنفيذ الاتفاقية ، و تتمكن من الوصول إلى إحداث حركة تجارية وقاعدة لابد لها من مؤسسات ذات كفاءات للتعامل مع المؤسسات المنافسة في السوق العالمية، كما أنه على الدولة أن تعمل على اتخاذ و تطبيق سياسات اقتصادية كلية فعالة للعمل على إجراء إصلاحات شاملة نحو صياغة برامج جديدة تذهب إلى ما هو أبعد من تقديم الدعم الفني و المالي لإصلاح قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على التنسيق بين مختلف المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية.

كما لا يتوارى عن تلك الإصلاحات المؤسسية و التنظيمية التي تنص عليها لأورغواي ، و ذلك بدعم القدرة أو البنية في جميع المستويات بهدف توفير مستوى معيشي أفضل للجميع.

خلاصة الفصل الأوّل:

خلاصة لما سبق يتضح أن مشاركة الجزائر في النظام التجاري العالمي الجديد في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات و تبذل الجهود لتحرير التجارة العالمية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة ، فإنه لا يقتصر دور الدولة فقط على العمل من خلال الدور التقليدي المتمثل في المشاركة أو التمثيل داخل المنظمة ، بل يسموا إلى أكثر من ذلك في إطار جهود تبذل من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة ، و هذا يعني أن ترابط تحرير التجارة بالتنمية يتطلب تحقيق أمرين هما:

1.العمل على التضامن و التنسيق بين جميع الدول خاصة منها الجزائر و الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

2.التنسيق فيما بين مختلف مؤسسات التمويل الدولية و الإقليمية في وضع ودعم برامج إصلاح تشمل الإصلاح الهيكلي لقطاع التجارة الخارجية ، بجانب الإصلاحات التنظيمية و المؤسسية و تطوير البنية التحتية بهدف تحسين مستويات معيشية أفضل في الجزائر ، و هذا هو الهدف الأصلي من تنفيذ اتفاقية جولة لأورغواي

الفصل الثاني

ماهية النمو والتنمية الاقتصادية

تمهيد

شهدت فترة الخمسينات و الستينات حصول الدول المستعمرة على استقلالها كثمرة لانتشار حركات التحرير الوطني ، و في هذه الفترة بدا الاهتمام بدراسة الأحوال الاقتصادية لهذه البلدان الحديثة الاستقلال ، وحيث اهتمت هذه الدراسات بالأسباب التي كانت وراء تخلف هذه البلدان ، ومن هنا كان الظهور لنظريات التنمية الاقتصادية بعد توفر إطار عام يضم هذه النظريات و منهجيات خاصة به لذلك أصبح موضوع التنمية موضوع مستقل بذاته و فرع من فروع علم الاقتصاد السياسي ، و لكن رغم هذا فانه لا يعني وجود أفكار سابقة حول موضوع التنمية ، بحيث نجد الطبيعيين و الكلاسيك اهتموا بموضوع النمو و الركود و التوازن و الثروة ، و من المفكرين الكلاسيك نجد كل من سميث ، ريكاردو و مالتس ، و من الطبيعيين نجد كل من كينيه ، دي ميرابو و دي لافيير ، و بعد هذه الأفكار ظهر تيار آخر أبعد الأضواء عن التنمية الاقتصادية و حل محله نتاج فكري آخر تصدره رواد المدرسة الحدية الرياضية (جيوفونز، فالراس،و منجر) ليصبح التحليل الرياضي أداة هامة من أدوات التحليل الاقتصادي

و بعد الحرب العالمية الثانية و كنتيجة للدمار الحاصل في البلدان المستعمرة عاود الاهتمام مجددا لموضوعات التنمية و النمو و احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي من خلال الأفكار التي قدمها النيو كلاسيك (سولو، ميدو روبينسون) و المحدثين (فلنر،رستو و نيركسة) و ما يشار إليه هنا أن هؤلاء المفكرين جاؤا مسلحين بأدوات التحليل الرياضي المتقدم و أدوات التحليل الكيتري مما جعلها أكثر مصداقية و أشد جاذبية، و في الاتجاه الآخر كانت هناك مدرسة أخرى تستند الى فكرة الفائض الاقتصادي و عملية إعادة الإنتاج لكارل ماركس و من روادها في فترة الستينات بول سويزي ، بول بران،شارل بتلهايم و اوسكار لانج ، وفي نفس الفترة ظهرت مدرسة التبعية لتفسير ظاهرة التخلف التي كان من روادها المفكر المصري سمير أمين بنظريته عن المركز و المحيط ، و تواصلت الافكار و الاهتمام بموضوع التنمية و النمو الاقتصادي إلى وقتنا الحلي .

المبحث الأول: المفاهيم و العوامل المحددة للنمو و التنمية الاقتصادية

تباينت تعاريف النمو الاقتصادي في أوساط الاقتصاديين ، و ذلك بحسب انتماءاتهم و اتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها ، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم ، إذ نجد أغلب الاقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الاقتصادية ، في حين البعض يذهب إلى محاولة إثبات الفرق بين المصطلحين ، و للتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة في هذا الميدان كما يلي :

1- مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

2- عناصر و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية المحددة للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [1]

و من خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، أي أن معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني ، كما أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل ، و بهذا نعتبر الاقتصاد الوطني [2] في حالة[1]نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية T_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة T_0 و نكتب :

$$\mathbf{Y_1 > Y_0}$$

Y_0 : الناتج الحقيقي للفترة الزمنية T_0

Y_1 : الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية T_1

و على ذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

[1] – أوقارة عبد الحليم ، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969–2002)، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2006/2005 ص 43

[2] – كلاوس روزو ، ترجمة عدنان عباس علي ،الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي ، جامعة قار يونس ، بنغازي،1990، ص7.

- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل أو البعيد .

و بهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من تلك السلع و الخدمات كما أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة الحكومية فيه .

أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدولة يعتبره بأنه : " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها " [1]

ثانيا: التنمية الإقتصادية

يعتبر التنمية من بين أهم المفاهيم في علم الاقتصاد، ويتجلى ذلك من خلال اعتبارها على أنها تشتمل مختلف عمليات التأسيس و التغيير المتضمنة في مختلف القطاعات،مع العمل على إحداث تغيير يأخذ عدة أبعاد ومستويات ، بالإضافة إلى أن مصطلح التنمية يتشابك مع عدة مفاهيم أخرى مثل التخطيط و التقدم .

- فيري جيرالد مايير (gerald maier) بأن :"التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن "[2]

- و يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية كذلك على أنها :"تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي ، بالإضافة إلى التحسن في الدخول و الناتج ، و تشتمل على التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية ، الاجتماعية و الإدارية و بالمثل إحداث تحسن في اتجاهات الناس، وفي أغلب الحالات تمتد لتشمل عادتهم ومعتقداتهم ، و في النهاية

[1] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية (ترجمة وتعريب : محمود حسن حسني و محمود حامد حمود) المملكة العربية السعودية – الرياض- دار المريخ للنشر، 2006 ص 175

[2] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع طبعة 02 ،1997، ص50

و على الرغم من أن التنمية عادة ما تعرف في سياق دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاجتماعي الدولي" [1]

– و تعرف أيضا بأنها:" عملية إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة،و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال "[2]

– كما تعرف أيضا بأنها : " العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي" [3]

– أما سعد الدين إبراهيم فيعرف التنمية بأنها "انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع"[4]

ما عن التعاريف التي جاءت مبينة للفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية فنجدها :

– تعريف الاقتصادي الفرنسي دوفي الذي يعرف التنمية الاقتصادية على أنها : "عملية كمية تفرض التوسع في بنية إنتاج قائم ، في حين أن النمو يقترح تغيرات نوعية في الإجراءات الاقتصادية و غير الاقتصادية "[5]

---

[1] **ميشل تودارو، المرجع السابق ، ص 121**

[2] **أوقارة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .**

[3] **محمد عبد العزيز عجيمة و عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية،الإسكندرية ، 1999 ، ص 5**

[4] **سهير عبد الظاهر و أحمد مدحت مصطفى ، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية ، 1999 ص 45 .**

[5] **عبد الزهرة فيصل يونس،مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، 2002، ص41**

ليعطي تعريف واسع و شامل للتنمية الاقتصادية (j.walinsky) – وفي نفس الوقت جاء ولينسكي.

بالإضافة إلى العمل على إبراز الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي فيقول : " إن التنمية الاقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع و الخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان ، ويضيف في نفس السياق أن النمو الاقتصادي باعتباره عنصر مهم و أساسي في التنمية الاقتصادية إلا أنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية و لا يكفي وحده لضمان تحقيقها"[1]

– أما بونيه يقول"أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي،تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة؛ في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة "[2]

– يأتي شومبيتر ليعتبر أن النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد،أما التنمية فهي تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة ".

– أما كندلبرجر فيقدم تفرقته فيقول " يعني النمو إنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، أما التنمية فتعني تغيرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ".

و منه من خلال التعاريف السابقة للنمو و التنمية الاقتصادية يلاحظ أن هناك تعدد في المفاهيم فمنهم من يعتبرهما رديف بعضهما البعض و منهم من يتعدى إلى القول بعدم تطابقهما و تلازمهما ، و أن النمو رغم اعتباره عنصر أساسي للقيام بعملية التنمية إلا أنه لا يمثل العصب الوحيد فيها بل يتعداه إلى نواحي أخرى .

[1] إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص54

[2] – سهير عبد الظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق ، ص 39

لذلك من هذا كله إلى تعريف النمو الاقتصادي، على أنه : " الزيادة المتحققة في الدخل الوطني أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن ، و يعتبر عنصر أساسي و مهم في التنمية الاقتصادية إلى جانب المجالات الاجتماعية ، الهيكلية و التنظيمية".

و من هذا كله يجدر القول إلى أن التنمية شيء شامل و النمو يعتبر جزء من عملية التنمية، و لا بأس من القول بتعريف الاقتصادي السويدي ميردال (Myrdal) الشامل لما جاء في تعريفات سابقة على أن : " التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل "[1].

المطلب الثاني: عناصر و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية المحددة للنمو الاقتصادي:

أوّلا: عناصر و محدّدات النمو الإقتصادي:

هناك عدة محدّدات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو ، و حيث نجد من أهمها تراكم رأس المال ، رأس المال البشري ، التقدم التكنولوجي ، حيث :

1. تراكم رأس المال (Capitale accumulation) :

و يشتمل على كل الاستثمارات الجديدة في الأرض و المعدات المادية و الموارد البشرية، فالتراكم الرأسمالي ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي [2] ، و عند العودة إلى مفهوم التراكم الرأسمالي لآدم سميث [3]

نجده يميز بين أمرين يتأتيان من القيمة الإضافية التي ينتجها رأس المال، و التي تتوزع إلى توزيعين أحدهما للتراكم ويستفيد منه العمال المنتجون، وثانيهما يمثل دخل لصاحب رأس المال (في شكل ربح أو

[1]– اسماعيل شعباني مرجع سابق ، ص 54

[2] – ميشل تورادو ، مرجع سابق ، ص 168(بتصرف)

[3]– محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1990 ص 134 135–

ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين ، وذكر أن التوزيع الأول له من الأهمية في تطور المجتمعات وهذا شأن المجتمعات المتطورة ، في حين المجتمعات الفقيرة تميل أكثر إلى توزيع العوائد من رأس المال (الفائدة) قصد الإنفاق، لكن رغم هذا الطرح فإنه أعتبر ضعيف من الناحية التحليلية ، ونجد في نفس المسعى ما ذهب إليه دافيد ريكاردوا إذ اعتمد على نفس القواعد التي أرساها سميث في تعريفه للتراكم الرأسمالي[1] ، و بالتالي فإن فكرته تكون واضحة فهي تقوم على استمرارية الأصل الرأسمالي في الإنتاج لفترة زمنية قصيرة أو طويلة حسب طبيعة كل أصل من أصول رأس المال [2] ، وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأسمالي ، و هنا نذكر بفكرة كيتز الذي ربط مفهوم رأس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج ليدر عائدا أو دخلا في مرحلة لاحقة ، وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال [3]

و بالتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو بأي شكل من الأشكال يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة، ويمكن أن نحدد العلاقة بين الناتج الوطني و رأس المال كما يلي:

حيث: $$\mathbf{Y = a.\ k} \quad \text{.....(01)}$$

Y : الناتج الوطني

k : رأس المال

A : تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال .

و تعطى الإنتاجية المتوسطة لرأس المال كما يلي : $A = dy / dk$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي : $y = a.\ \Delta k\Delta$

[1]– يمكن الاشارة الى أن رأس المال عند ريكاردوو عبارة عن مال اقتصادي يساهم في خلق القيمة .

[2]– المرجع السابق ، ص136

[3]– يعتبر كيتز الكفاية الحدية لرأس المال أنها نسبة الإرادات صافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع منتجات رأس المال

و معدل نمو الناتج الوطني : $y/y = a.\ \Delta k / \Delta$

و حين تعويض (y) بمقابلها في (01) نجد : $\Delta y/y = \Delta k/k$

و منه و من خلال هذه المعادلة الأخيرة المتحصل عليها يمكن القول أن نمو الناتج الوطني (أو معدل النمو الاقتصادي) يساوي إلى نمو رأس المال باعتبار رأس المال العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية .

2. رأس المال البشري (Human Capital) :

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ، و يعتمد هذا العنصر على السكان و على نوعية هؤلاء السكان[1]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر على زيادة عرض العمل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني ، و بالتالي فإن الزيادة في هذا العامل و الاستثمار فيه لابد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي ، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي و من ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية ، ومنه يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة التالية : $Y = I \cdot L$ .....(02)

حيث: y : الناتج الوطني

K : رأس المال

I : تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل و تساوي الإنتاجية الحدية .

و تعطى الإنتاجية المتوسطة للعمل كما يلي : $I = dy/dL$

و منه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي : $\Delta y = I.\Delta L$

و معدل نمو الناتج الوطني : $\Delta y/y = I.\ \Delta L/y$

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2006 ، ص 470

و حين تعويض (Y) بمقابلها في (02) نجد : $\Delta Y / Y = \Delta L / L$

و منه باعتبار أن عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الإنتاجية فأن النمو الاقتصادي يساوي إلى معدل نمو عدد السكان العاملين

3. التقدم التكنولوجي (Technological Growth):

و هنا يعتبر بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن أنجاز الأعمال بطرق جديدة و مستحدثة عنه في المهام التقليدية السابقة، يرى البعض أن التقدم التكنولوجي يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

- التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة (Neutral Technological progress)

- التقدم التكنولوجي (TP)

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا العنصر على السكان و على نوعية هؤلاء السكان[1]، فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر على زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، وبالتالي فإن الزيادة في هذا العامل و الاستثمار فيه لابد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار رأس المال المادي، حيث أن زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو

- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP)

- التكنولوجيا الموفرة لرأس المال (C.S TP)

و يمكن ملاحظة أثر التقدم التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية على منحنى إمكانيات الإنتاج في الشكل التالي :

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006 ، ص 470

شكل رقم (2) يوضح أثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة و الصناعة

شكل (أ) : تأثير التغير التكنولوجي في قطاع الزراعة شكل(ب) : تأثير التغير التكنولوجي في قطاع الصناعة على منحنى إمكانيات الانتاج

على منحنى إمكانيات الانتاج

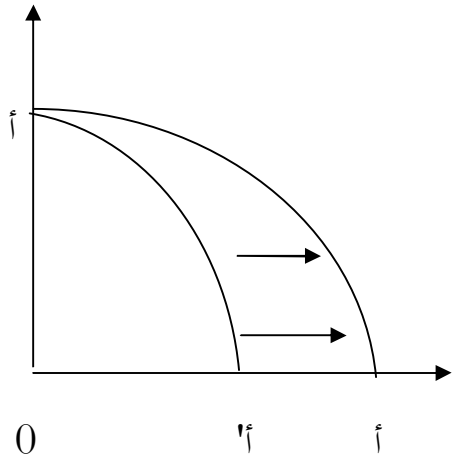

على منحنى إمكانيات الانتاج

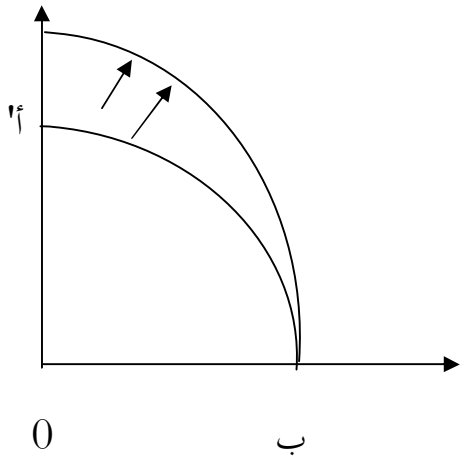

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص174

و منه يمكن ملاحظة أنه بفضل إضافة عامل التكنولوجيا للقطاعين الزراعي و الصناعي كان التغيير و الأمثلة على عملية التقدم التكنولوجي المرتبطة ب النمو الاقتصادي (نمو الناتج) في الدول النامية تتضح

من خلال التجربة التي قام بها العلماء في المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات حين قيامهم بزرع حبة أرز مهجنة و المعروفة ب : **IR – 8** أو الأرز المعجزة

"Miracl rice" و التي مكنتهم من مضاعفة الإنتاج في العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات قليلة، فالمنحنى السابق يمكننا من ملاحظة ذلك فالسلعة الزراعية يكون تحركها على منحنى أفقي

على خلاف منحنى السلعة الذي يكون تحركه على المنحنى العمودي، وكلاهما يدلان على التغير الايجابي الحادث في الإنتاج للسلعتين نتيجة إدخال العامل التكنولوجي.

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الاقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في إحداث النمو الاقتصادي، و المتمثلة في ما يلي :

– مدى توفر الموارد الأساسية (Resource Natural): و تعرف على أنها العناصر التي لا تدخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق، و تتكون من الأرض و ما عليها وما بداخلها، فهناك علاقة طردية بتوفرها و النمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الأخرى .

– التخصص و تقسيم العمل و الحجم الكبير للإنتاج[1]: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإنتاجية و تحسين الأداء، و توليد تكنولوجيا جديدة، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

و كخلاصة لما سبق ذكره فإن كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى إمكانات الإنتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني و بالتالي الدخل الوطني .

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية المحددة للنمو الاقتصادي:

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية ، فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير و سواء كان ذلك لصياغة السياسات أو الخطط أو الأهداف و تقييم الناتج' و هنا مجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذالك فإنه للقيام

بقياسها و تحليلها سنقوم بالتعرف على معايير و قواعد النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، و التي تتمثل في ثلاثة مؤشرات و معايير رئيسية هي:

أولا : المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل)

[1] – نفس المرجع، ص471

ثانيا: المعايير الهيكلية

ثالثا: المعايير الاجتماعية

أ- المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل):

و يعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي و المعروف في قياس درجة النمو و التقدم للنمو الاقتصادي، كما المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد [1] ، فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج الإجمالي (PIB) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون،كما يمكن أن

تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى الصادرات ، و من أبرز مؤشراتها الرئيسية

1. **الدخل الوطني الإجمالي:** ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة [2].

و تعتبر دراسة حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع،ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي .

لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟

[1] – محمد عدنان وديع،قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، ص02

[2] – صالح تومي،مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ، 2004 ، ص35

فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم) للإنتاج ما بين فترتين، أما التغير في القيمة الاسمية إنما تعبر عن التغير في الأسعار، و التي لا تخبرنا عن أي شيء عن الأداء الاقتصادي،

و لهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الإجمالي[1]

2. **معيار الدخل الوطني المتوقع**[2] : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها

3. **معدل الدخل الفردي** : يميل المحللون في مجال الاقتصاد إلى الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي و الذي يعطى بالعلاقة التالية:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي / عدد السكان

لكن رغم هذا إلى أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر، خاصة في مجال التفريق بين الدول النامية و المتقدمة، فهو يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بالشكل المطلوب[3]

ب– المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان و مقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات، وكان الهدف منها هو

[1] – نفس المرجع، ص ص 40، 41.

[2] – منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة 1970 2001، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2005، ص76 (بتصرف).

[3] – – عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص314،467 (بتصرف)

معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الواقع و التغيرات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الإحصائية الاقتصادية ليتوسع إلى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، و التي نجد من أهمها : المعايير الصحية،معيار نوعية الحياة و دليل التنمية البشرية[1]

1- **المعايير الصحية**: و تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل:عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات .....إلخ .

2- **المعايير التعليمية** :تبحث في أهمية التعليم و التكوين، و أثره الواضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك

3- **معيار نوعية الحياة المادية**: وهو من بين المؤشرات المادية المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، و قد وضع كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها و شروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من ممكن أن تحققها، إلا أنها تبقى غير قادرة على الوصول إلى مستويات جيدة من الدخل الفردي، و بالتالي فإن الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة ، لذالك تم الاعتماد على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي[2] : معدل وفيات الرضع، إطالة أمد الحياة (توقع الحياة) و إزالة الأمية

4- **دليل التنمية البشرية**: هذا المؤشر يكاد في صورته الحالية أن يشمل جميع المؤشرات و المقاييس التي يتطلع إليها المختصون في هذا المجال، و هذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره إلى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتبات آرثر لويس الذي يقيم النمو على أساس أنه ذا أهمية كبرى، بسبب دوره كأداة في الارتقاء بالتنمية البشرية، وكنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق و ظهور

[1] – والذي يعتبر في الوقت الحالي من بين أكثر المؤشرات ملائمة للتعبير عن الظرف الاجتماعي للأفراد و الأسر من حيث تلبية الحاجات الأساسية و توفير النمو و الرفاه، بما يسهم في تقييم التقدم في تحقيق الأهداف و دراسة بدائل السياسات المتبعة من قبل الدول

[2] – محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص10 (بتصرف).

ملامح النظام العالمي الجديد و تبعاته على الأصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات توجب الاهتمام بالتنمية البشرية و ضرورة متابعتها .

ج- المعايير الهيكلية

تعتبر المقاييس الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية، ومن أهم مؤشراته نجد:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

ومنه بعد فهم النمو، مقاييسه،خصائصه مكوناته اتضح أن عمليتي النمو و التنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعني غير محدود يجب أن تشمل ما هو أكثر من ذلك من حيث كونه الجانب المادي و المالي لحياة الإنسان لتغطي جوانب أخرى غير اقتصادية، فالتنمية في مفهومها الواسع هي عملية متعددة الأبعاد تشتمل على إعادة التنظيم و إعادة توجيه للاقتصاد الداخلي و النظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي و الاجتماعي الدولي .

المبحث الثاني: الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

انطلاقا من واقع أن التجارة الخارجية تعتبر الركيزة الأساسية في التطور الاقتصادي للدول، كنهج حديث تبنته الاقتصاديات المعاصرة بشكل قوي تبعا للنظرة التقليدية السائدة في القرن الثامن و التاسع عشر، فهذه الأخيرة إنما تعتبر الجسر الذي يربط بين الدول لتصريف فوائض منتجاتها، من خلال القيام بعمليات التصدير و الحصول على احتياجاتها من خلال اللجوء إلى الاستيراد، لذلك فإن النظرة الحديثة للتجارة الخارجية ينظر إليها في الغالب على أنها تلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

و الحقيقة أن لهذه النظرة جذورها التاريخية في الفك الاقتصادي أين يبرز رواد المدارس الاقتصادية المنادين و الداعين إلى الحرية التجارية، من ذلك كله و انطلاقا من هذا المختصر سنتناول في هذا العنصر النظريات التي توالت عبر المراحل التاريخية وفقا للتطورات في الاقتصاد العالمي المنادية بالحرية التجارية كدافع للنهوض باقتصاديات الشعوب و البلدان.

و بصدد الحديث سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الآتيين كالآتي:

1- نظريات التجارة الخارجية.
2- نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوّق التكنولوجي.

المطلب الأول:نظريات التجارة الخارجية

يعود ظهور هذه النظريات إلى أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على الأفكار التي طرحها مذهب التجاريين القائم على فرض القيود أمام التجارة الخارجية بغية الحصول على المعدن النفيس الذي يعتبر مقياسا لقوة و ثراء الأمم.

فخلافا لهذه النظرة فان أصحاب هذا التيار يعتقدون بحرية التجارة كسبيل لزيادة ثروة الأمة و بالتالي قوتها، ومنه بالرغم من عدم تناول هذا الاتجاه لموضوع التنمية بمفهومه الحالي كونه لم يعتبر من ضمن اهتماماتهم إلا أن هذه الإشارة إلى العلاقة بين التجارة الخارجية و مساهمتها في تحصيل ثروة الأمة يمكن اعتبارها كمدخل لهذا المفهوم، وبالتالي التطرق إلى استخلاص وجهة نظر رواد هذه المدرسة في العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية باعتبارها المحرك للنمو الاقتصادي.

أ- النظريات الكلاسيكية:

1. آدم سميث و نظرية التكاليف المطلقة و تقسيم العمل: لقد كان لآدم سميث من خلال كتابه ثروة الأمم[1] الإسهام الكبير و البالغ في التجارة الدولية، إذ تعرض إلى فوائد حرية التجارة موضحا أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل المؤدي إلى توسيع حجم السوق، و رفع آدم سميث للحرية التجارية كانت تستهدف معنيين[2] :

- المعنى الأول و هو حرية التجارة بين الأمم

- المعنى الثاني و هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة مع مستعمراتها

وهنا يذكر لآدم سميث مقولته المشهورة في هذا المجال " إذ كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن،فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا.

[1] **adm smith the wealth of nation، the university of Chicago press;1976 ed، vol I، 111، 1976، ed، vol I**

[2] **مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2006،ص28**

و منه فإن آدم سيمث يؤيد الحرية التجارية.

من خلال التركيز على تحقيق المزايا المطلقة في العلاقات التجارية ذلك أن الدول في مبادلاتها التجارية تنطلق من واقع الميزة المطلقة التي تحصل عليها في مجال إنتاج السلع ، وذلك عن طريق التخصص في إنتاج تلك السلع مقابل تخلي الدولة في الطرف الآخر عن إنتاجها ، لأنها لا تمتلك ميزة فيها ، من هذا فإن كلا الطرفين سيكون لهما مكسب من خلال الزيادة في الإنتاج الكلي من السلعتين مما يتيح المجال لاقتسام هذه الزيادة بينهما عن طريق التجارة[1]

لكن ما يشاع هنا هو كيف سيكون حال الدول التي لا تملك ميزة مطلقة في منتجاتها، هل سيكون مصيرها الحرمان و الإقصاء من دورها في المبادلات التجارية بين الدول؟

و على ضوء هذا السؤال يأتي دور دافيد ريكاردوا للإجابة على هذا السؤال من خلال نظريته الميزة النسبية في التجارة الدولية .

2. دافيد ريكاردوا و الميزة النسبية في التجارة الدولية : إن دافيد ريكاردوا انطلق في نظريته من أن الميزة النسبية هي الأساس في قيام التخصص الدولي في المبادلات التجارية الدولية خلافا لما قاله سميث من فكرته للنفقات المطلقة كأساس لذلك فالواقع أن تتخصص الدول في السلعة التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية أقل، كما ذهب ريكاردوا إلى أن التجارة الحرة تساعد على زيادة التراكم،فالقيام باستيراد المنتجات بأسعار منخفضة يعمل على زيادة الربح و بالتالي إتاحة فرصة أكبر للتراكم الرأسمالي، رغم أن ذلك يؤدي في البداية إلى خفض الطلب على العمال و انخفاض أجورهم[2]

لكن من خلال هذه النظرية يتبين أنها لم تحدد الأسعار و القيم النسبية للسلع موضوع التبادل أي معدل التبادل الدولي، كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار العامل النقدي و تأثيره على الأسعار و بالتالي

[1] – بلقاسم زايري،اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين) ، الجزائر:دار الاديب للنشر و التوزيع،2006،ص ص 59–60

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سابق، ص 66 .

نفقات الإنتاج، و منه بهذا لا يمكن التأكد من أن التخصص الدولي قد تم على أساس المزايا النسبية، حيث لا يمكن معرفة النفقات و مقارنتها على المستوى الدولي .

3. جون ستيوارت ميل و نظرية القيم الدولية : يحاول ميل من خلال هذه النظرية تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي، وذلك من خلال تحليل القيم الدولية للسلع المختلفة في الدول (قيمة السلعة في دولة ما مقارنة بدولة أخرى) أو المعدل التي يتم من خلاله مبادلة السلعة بين الدول و هو ما أطلق عليه معدل التبادل الدولي أو معدل التجارة .

فستيوارت ميل حاول من خلال هذه النظرية استكمال النقص الذي اعترى نظرية ريكاردوا إذ أن هذا الأخير ركز على جانب العرض (جانب التكاليف) أهمل جانب الطلب (كمية الإنتاج) و ستيوارت أكد على ضرورة التمييز بين التبادل الداخلي و التبادل الدولي، وأوضح بأن القيمة الدولية للسلعة تتحدد عند المستوى الذي يحقق التعادل في الطلب المتبادل، كما يرى ميل بوجود معدل التبادل الأدنى و الأقصى عنده يتحقق التعادل بين قيمة الواردات و الصادرات للبلدان اعتبارا من أن صادرات البلد الأول تعتبر واردات للبلد الثاني ، وأي معدل غير هذا فإنه سوف يؤدي إلى الاختلاف بين الصادرات و الواردات بشكل يؤدي إلى وقوع البلدين إحداهما في عجز و الثاني في فائض ، ومنه فإن ستيوارت ميل يعتبر أن المكسب و النفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين :

- حجم الطلب المتبادل في كلتا الدولتين.
- مرونة الطلب.

ب- النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية :

إنّه و بالرغم من أهمية الأفكار التي جاء بها رواد هذه المدرسة ألا أنها واجهت النقد، وذلك لأن المزايا النسبية التقليدية بالنسبة للتجارة الحرة تعد نموذج إحصائي قائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة إضافة إلى منهج التخصص الكامل لبيان المكاسب من التجارة[1]

و منه لتلافي النقص الذي وقعت فيه النظرية السابقة و تعديله،ظهر كل من الاقتصاديين هكشر أولين و برتل أولين، ليأخذوا في الحسبان الفروق في المعروض من عوامل الإنتاج (الأرض ، العمالة' رأس المال) و أثرها على التخصص الدولي .

و بالتالي فإن هذا الاتجاه الجديد من خلال نظريته حول الاجابة على نقطتين على قدر كبير من الأهمية تتمثلان في [2] .

- شرح وتحليل أساس المزايا النسبية من وجهة نظر العناصر المشاركة في الإنتاج (الأثر الإنتاجي و التجاري الدولي)

- تحديد الآثار التي ترتبها التجارة الدولية على توزيع الدخل، أو على عوائد عناصر الإنتاج المشاركة في التبادل الدولي (الأثر التوزيعي) .

1. **الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج و التخصص الدولي:** يرتكز الإسهام الذي قدمه هكشر أولين على تحليل أثر اختلاف نسب توافر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي (الأثر الإنتاجي والتجاري الدولي)، ومن ثم على أنماط التجارة وتأثير هذا الأخير على هيكل الاقتصاد القومي وعلى عوائد عناصر الإنتاج، فالتجارة حسبه تقوم على أساس الاختلاف الحاصل في نسب توافر عناصر الإنتاج في المنتج المقدم في مجموعة السلع المعروضة للاتجار في الأسواق الخارجية، و بالتالي فسيكون للدول التي تتوفر

[1] ميشيل تورادوا، مرجع سابق، ص519

[2] مصطفى رشدي شيخة، الأسواق الدولية) المفاهيم و النظريات و السياسات) ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ص90

على رأس المال التخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة في رأس المال و كذا يكون مسار الدول ذات الوفرة في العمالة ، بحيث تتخصص في بحيث تتخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة في عنصر العمل أو الأرض وتقوم في المقابل باستيراد السلع الرأسمالية من الدول الأخرى.

و من كل هذا يمكن استنتاج من خلال أفكار المدرسة النيوكلاسيكية هو أنه عن طريق تحرير التجارة لإان مكاسب الدول تزيد تباعا مع الزيادة التي سيشهدها الناتج العالمي و الاستهلاك ، كما أن الأفكار التي طرحت في نظرية هكشر أولين تعكس في النهاية المزيد من العلاقات و المبادلات التجارية (عن طريق التخصص في تجارة السلع ذات الوفرة في عوامل الإنتاج) و التي تؤدي في النهاية إلى المزيد من النمو الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية و النمو المتواصل[1]

و بالتالي فان هذه النظرية تشجع الدول النامية للتركيز على إنتاج السلع ذات الكثافة في الأرض و العمالة من خلال القيام بعملية تصدير للمواد الأولية و مبادلتها بسلع أخرى من الدول المتقدمة باعتبارها تستخدم في إنتاج السلع الرأسمالية بطريقة أفضل من غيرها في الإنتاج.

لكن بالرغم من أهمية الطرح من خلال نظرية وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج في تفسير قيام التجارة الدولية لم يمنعها من الانتقادات التي مست إغفالها للاختلاف النوعي للعناصر الإنتاج إذ يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد الميزة النسبية أو التكاليف لكل بلد من البلدان المنتجة لهذه السلعة كما أهملت المسار التاريخي لعملية التخصص و تقسيم العمل[2]

2.الاختبارات التطبيقية لنظرية هكشر أولين (لغز ليونتيف): لقد واجهت هذه النظرية انتقادات تطبيقية خاصة عند محاولة تطبيقها على بلدان ذات الميزة في رأس المال كالولايات المتحدة الأمريكية من

[1] **ميشل تورادوا، مرجع سابق، ص525**

[2] **فليح حسن فليح،العلاقات الاقتصادية الدولية، الاردن:مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، ط 01 ، 2004 ، ص69-70**

خلال الدراسة التي قام بها ليونتيف عن التجارة الخارجية الأمريكية[1] ، أين استخدم فيها أسلوب جديد في التحليل الاقتصادي عرف بجداول المدخلات[2] ، حيث قام باختبار تطبيقي غلى نظرية هكشر أولين في عامي 1953 – 1956 على الهيكل التجاري للو.م.أ مع الخارج،واستخدم في التقدير المدخلات – المخرجات للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 و توصل إلى خلاف ما هو شائع أن الو.م.أ بالمقارنة ببقية العالم فإنها تقوم على أساس التخصص في فروع إنتاجية كثيفة رأس المال في التقسيم الدولي للعمل، فالفرض القائل أنها تتميز بفائض نسبي في رأس المال عنه في العمل يعتبر فرض خاطئ، و العكس صحيح[3] .

ج– النظرية الحديثة في التجارة الخارجية :

لقد ظهر اتجاه جديد يقوم بالعمل على تفسير نظرية التجارة الدولية بالاستعانة بالأدوات و الأساليب العلمية متجاهلا الفروض الغير واقعية التي طرحتها النظريات السابقة، كما يأخذ في تفسير و الأساليب العلمية متجاهلا الفروض الغير واقعية التي طرحتها النظريات السابقة، كما يأخذ في تفسير التجارة الدولية على أساس ديناميكية العوامل الداخلية فيه خلفا للتحليل الساكن الذي تميزت رواد المدرسة

الكلاسيكية و النيوكلاسكية السابقتين، ومن بين تلك النظريات الحديثة في التجارة الدولية نجد:

- نظرية ستيفان ليندر و التبادل الدولي.
- نظرية فرنون و دورة حياة المنتج.
- نظرية جونسون و الديناميكية للتبادل الدولي .

[1] Leontief .w.w domestic production and foreign trade، The American Capital Position Reexamined

[2] بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار للأدب للنشر و التوزيع ، وهران ص 168

[3] مجدي محمود شهاب ، ص66

1. نظرية ستيفان ليندر و التبادل الدولي : فليندز قدّم نموذج لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج و المضمون عن النموذج الكلاسيكي، أين يعتبر تحديا كبيرا لنموذج هكشر أولين لنسب عوامل الإنتاج، و ليندز من خلال نظريته يرى أنه لا بد من توفر شرطين أساسيين للإعتماد على عامل تشابه الدخل أو التفضيل في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع و المنتجات الصناعية هما[1]

1- وجود طلب داخلي (محلي) لكي تدخل أي سلعة صناعية في مجال الصادرات

2- تجاوب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي:

إن قانون المزايا النسبية في التجارة الدولية يأخذ في تقسيم الدول على أساس تخصصها في المنتجات من حيث كثافتها و مدى وفرتها في البلاد، وهذا ما كان معمول به في المدارس الاقتصادية ، أما الآن وقد تغير الوضع و تطورت الأساليب الإنتاجية الجديدة لتصبح التكنولوجيا هي المحدد أو الميزة النسبية التي تحدد تخصص الدول في مجال التبادل الدولي، و التطورات التكنولوجية في هذا الميدان يمكن أن تأخذ أشكالا عدة إما في شكل اختراع أو اكتشاف في تحديث النشاطات الاقتصادية أو تجديدها و منه و على هذا الأساس يكون قيام التخصص و تقسيم العمل و التبادل الدولي، إذ يتحقق نتيجة لهذا الاستخدام انخفاض في كلف الانتاج ، و إلا فلن يكون هناك مبرر اقتصادي لاستخدام الاكتشاف أو الاختراع[2] و منه فإن الدول التي تتخصص في مثل إنتاج هذه السلع بتصديرها إلى الأسواق الخارجية

[1] **بلقاسم زايري ، مرجع سابق، ص 183**

[*] **عن طريق استخدام طرق جديدة في الانتاج، أو استخدام وسيلة جديدة من وسائل الانتاج، أو التوصيل إلى استبعاد سلعة جديدة، أو اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، أو سوق جديد أو إعادة تنظيم صناعة ما.**

[2] **فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 79.**

بحيث تتمتع بطابع الاحتكارية في الإنتاج لفترة زمنية محدودة تعرف بالفجوة التكنولوجية[1] أين تتحقق فيها عوائد عالية و مرتفعة و من بين أشهر النماذج التكنولوجية نجد نموذج التكنولوجية لبوسنر، و نموذج دورة حياة المنتج لفرنون.

1.نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر (Bosner) :

فهذا النموذج قدمه بوسنر[2] عام 1961 و يقوم على أساس الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة و المتخلفة بحيث يؤثر على هيكل التجارة الخارجية ، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما تتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، و بالتالي فإن هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول و الذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما يستند هذا التحليل على وجود فجوتين

أ- **فجوة الطلب** : و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة ، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه و تصديره

ب- **فجوة التقليد**: و هي الفترة التي تفصل ظهور الإنتاج الجديد في الدول المتقدمة و ظهوره في الدول النامية حيث تشارك في الإنتاج.

و منه طالما أن المنتجين في البلاد الأخرى لم يكتسبوا بعد التكنولوجيا الجديدة فهناك فجوة تكنولوجية تحدد نمط التجارة و نوعية السلع المتبادلة و المزايا النسبية التي تتمتع بها الاقتصاديات المتقدمة وهذه الفجوة تستمر إلى أن تتمكن الدول الأخرى من الوصول إلى المنتج أو متفوق عليه عن طريق الاختراع الداخلي (عن طريق الزيادة في نفقات البحث و التطوير) أو عن طريق نقل التكنولوجيا .

[1] بلقاسم زايري ، مرجع سابق، ص235

[2] يتمثل العمل الذي قدمه بوسنر في :

M.V.posner،international trad and technological change،oxford ;economic paper 1961

و قد أدخل العديد من التعديلات على هذه النظرية من قبل كل من هوفباور و فريمان من خلال محاولتهما اختبار النتائج التي توصل إليها بوسنر، أين توصلا إلى نتيجتين هامتين تثبت صحة النموذج و مطابقته للواقع الاقتصادي :

– يعتبر الاختلاف في مستويات الأجور الدولية هام للفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و تحديد إتجاه التجارة الدولية، فالمستويات المنخفضة للأجور في الدول المقلدة يسمح بانتقال المنتج بسرعة إليها، مع إنتاجه بتكاليف أقل من الدولة الأم .

– القدرة على تفسير التجارة الخارجية في سلع دورة المنتج، وتأكيد فرضية عدم تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول في خلال فترة الفجوة التكنولوجية.

و بالرغم من الاضافة التي قدمتها هذه النظرية في مجال تفسير نمط التبادل الدولي ألا أنها تبقى قاصرة أمام بعض القضايا ، و التي شكلت فيما بعد جوهر نظرية دورة حياة المنتج .

1.نموذج دورة حياة المنتج لفرنون: يمثل هذا النموذج تكملة للنموذج السابق، حيث قام فرنون بتعميم الأفكار السابقة من خلال نموذج جديد أطلق عليه وصف دورة حياة المنتج (cycle product)، وهو يعالج أيضا دور التكنولوجيا في خلق المزايا النسبية وتغير في نمط التجارة الدولية، وبخاصة منها التي تسهم في ظهور المنتجات الجديدة في السوق المتضمنة لأحدث المعارف التكنولوجية، بالإضافة إلى هذا النموذج يضح بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات و الإنتاج في كل فترة و عمر المنتج ، و بالتالي فهو ذو أهمية في مجال التنبؤ و تقييم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتج[1] ، وانطلاقا من نموذج فرنون فان المنتج يأخذ في حياته عدة مراحل موضحة في الشكل التالي:

[1] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، 1988، ص 103

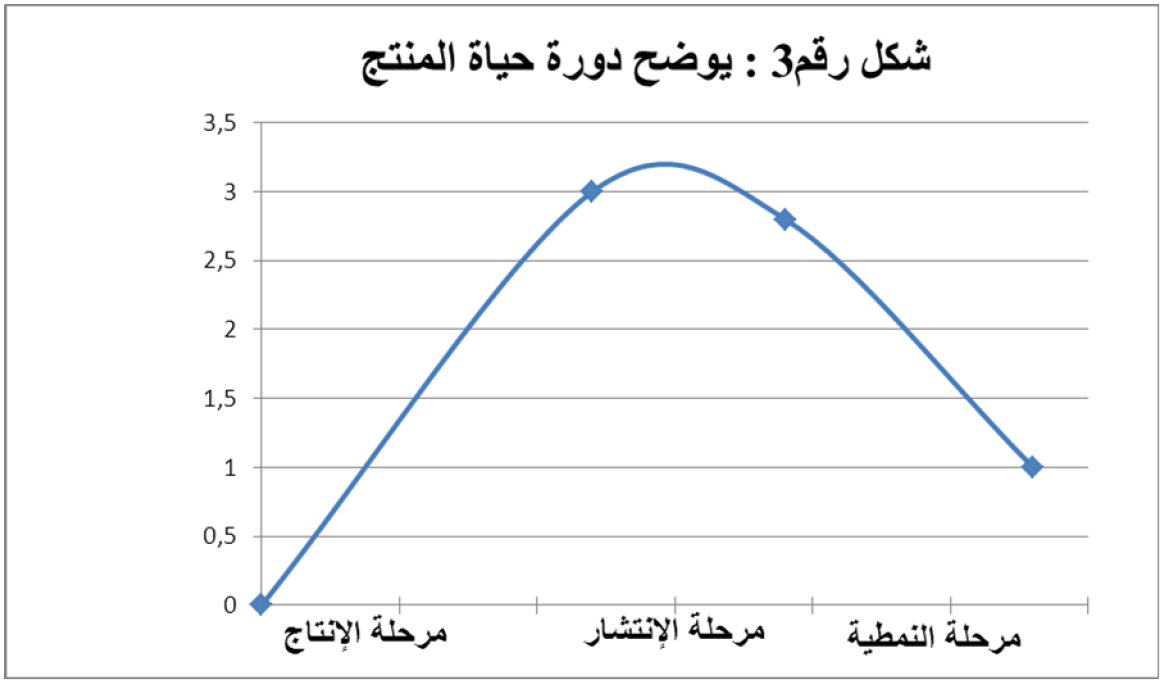

المصدر: زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعارف الجامعية، 1992، ص82.

و منه يلاحظ أن دورة حياة المنتج تأخذ في تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية هي مرحلة الإنتاج ، مرحلة الانتشار و مرحلة النمطية، فالمرحلة الأولى يسودها نوع من عدم التأكد لفرص نجاح المنتج فيكون اقتصار تسويقه فقط في السوق المحلي، كما أن تكاليف إنتاجه في هذه المرحلة تكون مرتفعة، أما في المرحلة الثانية فتقوم الدولة صاحبة المنتج بتصدير الفائض منه إلى الأسواق الخارجية ، إضافة إلى الاستثمار في إنتاجه لدى الدول الصناعية.

كما لا ترى مانعا من إعادة استيراده في حال وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل ، وعن المرحلة الأخيرة أين يصبح المنتج نمطيا أي معروف سوقه لدى الجميع كما أنه بدأ التفكير في إنتاجه في بعض

الدول النامية ، بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع بعض تكاليف إنتاجه(كقطع الغيار و معدات الصيانة)[1]

[1] سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 ،ص22– 23 (بتصرف)

و منه و كخلاصة لما تم تقديمه فالنظريات القائمة على التفوق التكنولوجي جاءت لتقوم بتحديد العوامل الرئيسية لنمط التبادل الدولي، عن طريق اكتساب ميزة نسبية في عامل مهم متمثل في دور البحوث و التطوير و أهميته بالنسبة لقطاع التجارة الدولية،كما أنها تعتمد على العوامل الديناميكية في تفسير التجارة الدولية و من بين الاختبارات التطبيقية [1] لهذه النظرية الأعمال التي قام بها كل من كسينج D.B.Keesing، جروبر W.Gruber

ميتها Metha و ويلز wells.Jr بالاضافة إلى لجنة التعريفات الأمريكية، فلقد أجمعت أغلب هذه الدراسات على وجود ارتباط كبير بين نشطات البحث و التطوير و فعالية عمليات التصدير، وتوصلت إلى النتائج التالية حول نمط التخصص و التبادل الدولي:

-أن الدول المتقدمة تتمتع بمزايا نسبية في إنتاج و تصدير سلع دورة حياة المنتج لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحوث و التطوير.

- أما الدول الأقل تقدما فإنها تتمتع بإنتاج السلع (هكشر أولين) كثيفة رأس المال ، بينما الدول النامية تتمتع بميزة نسبية في إنتاج و تصدير سلع كثيفة العمل

[1] بلقاسم زايري ، مرجع سابق، ص253

3. تحليل جونسون و الديناميكية العامة للتبادل الدولي:

إن المحاولة التي قام بها جونسون عام 1968 تفضى إلى الجمع بين نظرية كل من ليندز و فرنون في تفسير التجارة الخارجية، و ذلك من خلال الاعتماد على العوامل الدينامكية في تفسير هيكل التبادل الدولي و سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال ، ولقد حاول جونسون شرح الميزة النسبية و دورها في عملية التنمية من خلال النقاط التالية :

– التركيز على العوامل المفسرة لهيكل التبادل الدولي التي أهمها نموذج هكشر أولين مثل وفرات الحجم، إنتاج ذو تكنولوجية متقدمة، المنتجات الجديدة.

– التوسع في مفهوم رأس المال و التضييق من مفهوم العمل ، فالأول يشمل الموارد الطبيعية، المعدات و التجهيزات، بالإضافة إلى رأس المال البشري و الفكري، أما العمل فيقتصر على المتاح من الوقت للإنسان، كما اعتقد بإمكانية إدخال عناصر جديدة على التفسير الأصلي للمزايا النسبية.

– بما أن هناك قيود تؤثر في اختيار موقع و تنقل الوحدة الإنتاجية إلى الخارج فإنها تؤخذ على أنها متغيرات خارجية .

– كما أعتبر جونسون أن تحويل المنتجات هو العنصر الأساسي للدينامكية ،لان كل تطور من شأنه أن يرفع قيمة وقت العمل ، وهذا بدوره يؤدي إلى التعديل في المزايا النسبية بطريقة دينامكية بالشكل الذي يعمل على انتقال الصناعات، و القيام بالتجديدات و بالتالي فإن التحويل في المنتجات الذي يعد هو العنصر الأساسي في حركية التجارة الدولية يتم بحسب الظروف ووفق آليات مختلفة، كقيام المنتجين في السوق القديمة للصادرات بتقليد المنتج، أو الاستثمار في الخارج للمشروع، أو عن طريق براءات الاختراع، بالإضافة إلى الانتشار الحر للتجديدات والاختراعات التي فقدت قيمتها التجارية .

التحليل الذي قدمه جونسون يأتي ليشير إلى الأهمية التي تميز التطور المعاصر وعلاقتها بالميزة النسبية، و التي ينعكس وجودها في القيود المفروضة على التوازن الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى ذلك فهذا التحليل أخذ بعين الاعتبار العديد من العناصر التي تم إهمالها في النظرية النيوكلاسيكية.

و لكن بالرغم من الإسهام الذي قدمته هذه النظرية عن طريق جونسون إلا أنها تتصف بالجزئية لاكتفائه بالمنتجات الصناعية فقط، واعتماده على المشاهدات و الملاحظات دون تفسير الظواهر التي تربط بينها و بين السير الاقتصادي بصفة عامة.

و كخلاصة لما تم تقديمه في النظريات التي تتناول العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فإنه و بالنظر إلى معدل و هيكل النمو الاقتصادي في بعض الدول فإنه يمكن أن نعتبر أن التجارة الخارجية محفز مهم من أجل نمو اقتصادي سريع، وهذا ما ثبت فعلا في دول مثل ماليزيا، تيلاندا، البرازيل و الشيلي و سنغافورة و كوريا الجنوبية، إضافة إلى الصين، حيث قامت عن طريق عوائد الصرف الأجنبي (عن طريق تحسين أداء الصادرات) من توفير المال الضروري للقيام بالتنمية، من خلال التبادل المربح، وبالتالي فإن هذا الدور الفاعل للتجارة الخارجية كونها تمكن من توفير حافز فعال لنمو اقتصادي كلي قد حقق النهج الذي تدعمه النظرية التقليدية حول المكاسب الممكن الحصول عليها عن طريق التجارة الخارجية ، والنظرة التي يمكن إجمالها حول هذا الدور للتجارة الخارجية في الدول النامية بين علماء الاقتصاد في هذه الدول تتمثل في قيام هذه الدول بالاستفادة من الخدمات المقدمة لها من الدول المتقدمة ، خاصة تلك المتعلقة بإزالة الموانع و الحواجز بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة، و الأهم من هذا هو قيام هذه الأخيرة بالاعتماد الكلي على العلاقات التبادلية في شكل تجمع، أين يكون لها أن تحتجز أو تحصل على بعض العوائد الحقيقية الممكنة الناتجة من التخصص و التجارة فيما بينها.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تبين أن النمو الاقتصادي و التنمية مفهومان على علاقة كبيرة ببعضهما البعض، فالتنمية تنصرف إلى أن تشمل جميع مناحي الحياة المختلفة، في الوقت الذي يعبر فيه النمو عن الزيادة المتحققة في عنصر من عناصر التنمية، والقيام بالتنمية لدى الدول فإنه وضعت إستراتيجيات تستجيب لحاجة الدولة و وضعها القائم، من أجل ذلك نجد الدول النامية تسابق الزمن من أجل النهوض باقتصادياتها، كما يلاحظ كذلك من خلال النظريات التي تناولت موضوع النمو و التجارة الخارجية أن هذه النظريات مرتبطة بكل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية و التكنولوجيا .بعد هذه الدراسة للنمو و كذا مقاييسه و استراتيجياته و علاقة التجارة الخارجية به سنتطرق في الفصل الموالي إلى دراسة حالة التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر من

2015-2000

تمهيد:

شهدت الجزائر منذ سنوات تغييرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي .وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات .

وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي والمالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانصهار في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال عدّة إجراءات، كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

إن الجزائر تسعى دوما إلى تكثيف روابط التعاون و تعزيز تماسك الأمة العربية، وخلق الأجواء المناسبة لإنجاح عملية الاندماج ضمن مسار العولمة ، وتفادي مخاطر التهميش، وهي همزة وصل بين منطقة البحر لأبيض المتوسط ، والمغرب العربي ، وإفريقيا . لقد سعت دوما إلى القيام بدور فعال لجعل المجال المتوسطي منطقة سلام واستقرار ورخاء مشترك وفق إعلان برشلونة نصا وروحا ، وقد ركزت السلطات الجزائرية على تفعيل التعاون الجاد والشفاف مع الاتحاد الأوروبي في خدمة المصالح المشتركة لشعوب المنطقة ضمن أبعاد مختلفة سياسية ، اقتصادية اجتماعية ، أمنية وتسعى لتوطيدها وتعزيزها وهي مصدرا هاما للتكنولوجيا ، ومجالا واسعا للمبادلات.

فواقع العلاقات الاقتصادية الدولية وما يشوبه من تحولات و تغيرات على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية، وكذا تزايد التشابك و الاعتماد الدولي المتبادل من تكتلات ، جعل الشعوب و المجتمعات في شكل دول تتموقع في مساحات جغرافية ذات حدود واضحة، لذلك فهي تسعى جاهدة إلى تنظيم علاقاتها مع الدول من العالم الخارجي ، بما يحقق لها و لشعوبها الأمن و الاستقرار و كذا أكبر قدر من

الرفاهية عن طريق تبني خطط و استراتيجيات في شكل سياسات تهدف إلى تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى.

فظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشارها بشكل سريع، أمر أدى إلى زيادة تفكير مجموعة الدول من تأمين نفسها ، و استحداث أساليب جديدة لمواجهة تيار الشركات المتعددة الجنسيات ، وكنتيجة لهذا عرف الاقتصاد العالمي ظاهرة جديدة تشكل عن طريقها النظام العالمي الجديد الذي جاء بمبادئ و قواعد جديدة بموجبها يتحقق مبدأ القوي و الضعيف.

و وفقا لهذه الظروف فمن الضروري لكل دولة أن تنتهج لنفسها قوانين و تشريعات تسير فيها شؤونها مع الأطراف الخارجية، و إذا كان الأمر يتعلق عن الحديث عن المعاملات التجارية

فالأمر ينطلق إلى كيفية تنظيم شؤون التجارة الخارجية، في إطار تبادل السلع و الخدمات و نظام الملكية الفكرية المتعلق بالمواد ذات الطابع التجاري.

المبحث الأول: التطور التاريخي لتحرير التجارة الخارجية في الجزائري

إن التحولات التي يشهدها عالم اليوم ، وما نتج عنها من تقنيات جيو إستراتيجية عميقة جعلت الجزائر تكيف سياساتها الخارجية وفق المعطيات الجديدة بما يتوافق مع المصالح الوطنية، والقيام بترقية الاقتصاد والسلام ، والتضامن بين الشعوب ، وقد دعمت دوما الروابط الأخوية بين الأقطار العربية توسيعا مجالات التكامل الاقتصادي والتكافل الإيجابي الامتداد لتاريخ يزخر محطات مشعة فالدولة تسعي إلى ضمان قدر من الانفتاح على العالم الخارجي كخطة إستراتيجية تستفيد من خلالها على استغلال مقدراتها ذات الميزة النسبية المتعلقة أساسا بالعناصر الإنتاجية و الموارد الأولية ذات الندرة بهدف جلب موارد للخزينة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تلحق بصناعتها خاصة الناشئة ،فالدولة تأخذ في المزاوجة بين الاثنين لتحقيق موقعها الداخلي بالمحافظة على منتجاتها و في نفس الوقت تسعى إلى ضمان قدر من الانفتاح.

و منه فان سياسة الدولة لها من الأهمية بمكان لأن تكون ضمن برنامج يتماشى مع الأوضاع العالمية من حيث مدى قدرة الاقتصاد على المواجهة و استغلال الفرص في نفس الوقت.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل لتطور التاريخي لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر مع ذكر الأساليب المتبعة في كل مرحلة لتحقيق الأهداف المرجوة.

و عليه ينقسم هذا المبحث إلى ما يلي:

1- المراحل التي مرّت بها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية من سنة 1962 إلى سنة 1989

2 – مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي و الإصلاحات الاقتصادية

المطلب الأوّل: المراحل التي مرّت بها الجزائر في تحرير التجارة الخارجية من سنة 1962 إلى سنة 1989

أوّلا: مرحلة رقابة الدولة للقطاع (1962-1969)

تميزت هذه المرحلة بوضعية اقتصادية هشة كانت عقب حصول الجزائر على الاستقلال، هذه الوضعية تسبب فيها المستعمر الفرنسي من خلال قيامه بعمليات استنزاف الثروات و توليه لتنظيم العلاقات التجارية الخارجية ، ومن ثمة فانه كان من الصعب بالنسبة للجزائر رفع مؤشرات النمو الاقتصادي في ظل هذه الوضعية الاقتصادية الهشة في كل المجالات الاقتصادية التي عانت في مرحلتها الأولى من التبعية للاقتصاد الفرنسي ، بالإضافة إلى العنصر البشري المسير كان تابعا للمستعمر الفرنسي مم جعل عملية التغير و النهوض بالاقتصاد أمر صعب.

وأمام هذه الوضعية قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذا الواقع و تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي وهذا ما تم فعلا من خلال مؤتمر طرابلس سنة 1969 و ميثاق الجزائر سنة 1964 ، و في هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج نموذج للنمو هو النموذج الاشتراكي تتوجه فيه إلى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات، و لهذه لجأت إلى الاعتماد على :

- التخطيط المركزي للاقتصاد

- الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير مختلف الخدمات و على صناعات الإحلال للواردات.

لذلك نجد الجزائر في هذه الفترة كبقية الدول النامية تتبع ساسة الحماية عبر الوسائل التقليدية لها كالحواجز(التعريفات الجمركية)، نظام الحصص و الرقابة على الصرف وكل هذه الإجراءات ترمي إلى الرقابة على التجارة الخارجية ، ويمكن التعرف على هذه الإجراءات من خلال العناصر التالية :

1- الحواجز الجمركية: الحديث عن الحواجز الجمركية لم يكن معروف من قبل إذ كان النظام الجمركي الموروث من الاقتصاد الفرنسي بحيث كان يصب في مصلحة الاقتصاد الفرنسي بالشكل الذي أريد منه ذلك لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر سنة 1963 بموجب الأمر رقم 63-413

المتضمن لإنشاء تعريفة جمركية، و التي تقوم بتصنيف و ترتيب المنتجات إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية كما يلي:

- تعريفة جمركية لسلع التجهيز و المواد الأولية المقدرة ب10%
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع النصف مصنعة قدرت بين 05 - 20 %
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية الصنع قدرت بين 15 – 20 %

ما ميز هذه التعريفة هو انخفاض التعريفة الخاصة بسلع التجهيز و الماد الأولية خلافا لأنواع أخرى مما يدل على أن الجزائر أخذة في تطبيق سياسة الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة و في نفس الوقت تحاول أن ترفع مجهوداتها الصناعية القائمة على فكرة الإحلال محل الواردات، وبقيت المبادلات التجارية خاضعة إلى هذه النظام الجمركي حتى سنة 1968 أين تم فيها وضع تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة و هذا من أجل بناء اقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية و الحفاظ على القوة الشرائية للطبقات العامة و ذلك بخلق التوازن بين العرض و الطلب[1] ، وكذا من بين أهم ما جاء فيها التمييز بين التعريفة الجمركية بحسب المنشأ و مصدر البضائع، و يمكن التمييز بين أربعة مناطق جغرافية متباينة بحس امتيازاتها كما يلي :

- تعريفة جمركية تخضع للسلع التي يكون مصدرها الحيز الجغرافي لفرنسا .

[1]- سلمى سلطان، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط و التنمية، الجزائر، 2003، ص 40

– تعريفة جمركية موحدة لدول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة باستثناء فرنسا التي تخص السلع التي تكون مصدرها من هذه الدول .

– تعريفة الحق العام و هي تطبق على الدول التي تنمح للجزائر شرطية الدول الأكثر

– كما تفرض تعريفة على البلدان الأخرى و تمثل بضائعها رسوما جمركية تقدر بثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام

بالإضافة إلى هذا تم كذلك الفصل بين أنواع السلع الضرورية و الاستهلاكية و الكمالية من حيث نسب الرسوم الجمركية المطبقة على كل واحدة منها على حدا، و يظهر ذلك من خلال الجدول:

الجدول رقم (01) : يبين الرسوم الجمركية للسلع بحسب أنواعها

طبيعة السلعة	سلع محولة (%)	سلع غير محولة (%)
✦ سلع استهلاكية	50 – 30	40 - 20
* الضرورية	150 - 100	30 - 20
* الكمالية		
✦ سلع التجهيز	30	20

المصدر: p82 Hocine benissad économie de développement de ،1982،opu،2EME EDITION l'Algerie

من خلال هذه الجدول يظهر أن الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية الكمالية المحولة مرتفعة مقارنة بالسلع الضرورية، كما أن الرسوم الجمركية لسلع التجهيز المحولة أو الغير محولة منخفضة على السلع الاستهلاكية بنوعيها، وهذا إنما يدل على أن الجزائر تأخذ في طريقها إلى العمل على تشجيع صناعات الإحلال و الحرص على حماية منتجاتها من المنتجات المستورة المنافسة .

2- نظام الحصص:

نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات ثم عاد ثانية للظهور في فترات معينة، وهو نظام تتخذه الدول في فترات الحروب و الأزمات و كذا عندما تتدهور أسعار الواردات بشكل تكون فيه السلع المحلية مهددة بالإفلاس ، ويمكن تعريفه على أنه : " نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة ، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكميات المحددة، فالدولة تحدد فيه كمية محددة لا يجوز استيراد أكثر منها "[1] ، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار هذا النظام نوعا من القيود المفروضة غلى الواردات على كميتها و قيمتها، فهو عبارة عن قيد كمي و كيفي في آن واحد .

و في هذا نجد أن الجزائر تحرص على توجه عملية الاستيراد جغرافيا نحو البلدان التي ترتبط معها بعلاقات سياسية و اتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني، وقد قامت بهذا الشأن بإصدار المرسوم الرئاسي 63 – 188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادة الأولى تحديد القوائم للسلع التي يمكن استيرادها، وقد شرع رسميا في تطبيقها في جوان 1964 ، وكان الهدف من هذا الإجراء ما يلي :

إعداد توجيه الواردات

- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة .

- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الإنتاج التجاري في ظل تدهور احتياطي الصرف

3- **الرقابة على الصرف** : في بداية فترة الاستقلال كان انتماء الجزائر لمنطقة الفرنك الفرنسي، و هذا بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي مع الدول المستعمرة بانتقال رؤوس الأموال بكل حرية ، و لكن ما صحب تلك الفترة من هروب رؤوس الاموال و التغيرات المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ سنة 1963 أين أصبح من الضروري التراجع

[1] – مجدي محمد شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة، الإسكندرية، 1999

عن هذه المبادئ و التبعية للمستعمر التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، من أجل هذا تم في 13 أكتوبر 1963 [1] وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف الواحد، الهادف إلى التقليل من خروج العملة الصعبة و التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، و كذا الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات .

كما يشار إلى أن هذا الاستقرار في سعر الصرف كان ضروريا و خاصة في المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب إجراءات كبيرة .

4- تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات الاستيراد و التصدير (التجمعات المهنية للشراءGPA)[2]

قامت الجزائر باستحداث شركات وطنية يكون نشاطها القيام بعمليات الاستيراد و التصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، بحيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة (ONACO) الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع مثل الحليب و السكر و غيرها ، و في سنة 1964 تم التوسيع أكثر في العملية من خلال خلق المجتمعات المهنية للشراء GPA بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64- 233 المؤرخ في 10 أوت1964 و هي متكونة من أجهزة الدولة و مستوردين خواص ، وميزة هذه المؤسسات هي الاحتكار للواردات كما تقوم بتسطير برنامج الاستيراد السنوي و الاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية و تغطي هذه التجمعات خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني و هي :

أ- الخشب و مشتقاته ، ب - الحليب و مشتقاته ، ج - النسيج الصناعي

د - الجلود و مشتقاتها ، ه - المنتجات الأخرى

كل هذه المجتمعات تخضع لرقابة الدولة

[1] يعتبر هذا التاريخ سنة تأسيس البنك المركزي الجزائري بعد خروجها من منطقة الفرك الفرنسي .

[*] GPA : Les Groupement Professionnels D'achat (التجمعات المهنية للشراء)

ومنه يمكن القول بأن هذه الفترة تميزت برقابة الدولة على التجارة الخارجية و التي كانت تلعب دور المنظم ، كم عرفت هذه الفترة عدة مشاكل عديدة منها :

- غياب برنامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري
- تدنى نوعية المواد المستوردة و عدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع

الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمة مبالغ مرتفعة كانت نتيجة الممارسات البيروقراطية عند الاستيراد

- طول قنوات تصريف المنتوج ، واستغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك .

و رغم هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة لدفع عجلة التنمية عن طريق التوجه الداخلي و تشجيع صناعات الإحلال إلا أن وضعية الميزان التجاري كان مختلة بين فائض و عجز تجاري كما يوضح الجدول ذلك:

جدول رقم (02): يبين تطور الميزان التجاري و التركيبة السلعية للصادرات و الواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963- 1969)

الوحدة: 10 ^{6} دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	311	116	- 167	- 73	418	73	- 370
معدل التغطية (%)	109.0486	103.341	94.95773	97.68474	113.2213	101.8141	92.5517

المصدر: اعتمادا على صالح تومي و عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص38

يلاحظ من خلال الجدول التذبذب الواضح في الميزان التجاري، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و 1964 عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري في سنة 1965 المقدر ب 167 مليون دينار جزائري، و يرجع سبب هذا العجز إلى الزيادة المحسوسة في قيمة الواردات من سلع التجهيز و المنتجات النصف مصنعة و هذا تلبية لحاجات البلاد ، كما يلاحظ تراجع في صادرات المواد الغذائية 1965 ، و هذا مصاحب لسنة تأميم الأراضي الزراعية، في المقابل فإن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة .

و منه يلاحظ كذلك من خلال الجدول أن أعلى قيمة عجز في الميزان التجاري رصدت سنة 1969 البالغة (370-) ، كما أنه في سنة 1967 بلغ الفائض في الميزان قيمة (418 +) و هذا راجع للزيادة الحاصلة في الصادرات المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في مقابل تراجع قيمة الصادرات للسبب المذكور آنفا .

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970 – 1989

تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية تنتقل فيها الدولة تدريجيا من المراقبة نحو مرحلة يغلب فيها طابع الاحتكار ابتداء من منتصف 1971 بحيث تنقسم إلى مرحلتين:

أ- مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة :

في جويلية 1971 قامت الدولة بإصدار عدة تعليمات منحت من خلالها للمؤسسات العمومية امتياز احتكار العمليات التجارية أو احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب طبيعة نشاطها فكل مؤسسة مرخص لها بأن تستورد السلع الخاصة بها و بفروعها ، كمؤسسة SONACOM تقوم باستيراد المواد الميكانيكية و المواد الحديدية و غيرها من الشركات الأخرى بحيث كان الغرض من طرف الدولة هو التحكم في تنظيم و ضبط أفضل للتدفقات التجارية و إقامة ترابط بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

و بخصوص البرنامج العام للاستيراد فقد نصت المادة الأولى من الأمر 74 – 72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما نصت على إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد و التفرقة بين أنواعها و تكون هذه الرخص لفائدة[1] :

- هيئات القطاع العمومي التي لها ميزة الاحتكار: و تمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: و هي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على الاحتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية و لانجاز برنامجها الخاص بالإنتاج و الدعم و المشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة أي المؤسسات التي تساهم في رفع و تطوير الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الصادرات، فان الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد و يكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط و يمنع الاحتكار من قبل المؤسسات ماعدا المنتجات المحددة من طرف السلطات المعنية .

هذا الاستيراد تسبب في فوضى في أسعار المستوردات بحيث أصبح التفاوض مع المصدر الأجنبي يتم بطريقة فردية من طرف المؤسسات العمومية، من ناحية أخرى الغرض من استيراد نفس المنتوج يختلف من استيراد للتوزيع و استيراد لاستعماله في العملية الإنتاجية.

كما شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا سنة 1973 لتجاوز عقبات ما سبق، وذلك فيما يخص تصنيف المنتجات و السلع حسب المناطق الجغرافية المستورة منها ، ولهذا نميز تعريفة 1973 بعمودين فقط هما[2] :

[1] – الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 15 فيفري 1974، الأمر 74 – 72 الصادر في 30 جانفي 1974 ، ص 21

[2] – سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، فرع التخطيط و التنمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر 2003

- تعريفة الحق العام و التي تطبق على المنتوجات التي يكون مصدرها الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدول الأكثر رعاية (La Nation la plus Favorisée) .

- تعريفة خاصة و التي تخص البضائع التي يكون مصدرها بلد أو مجموعة بلدان .

و بهذا تكون الجزائر قانونيا ابتعدت عن الارتباط مع المجموعة الأوربية العامة، و عن فرنسا خاصة، إذ أقرت هذه التعريفة على أساس مصلحي، أي أن الدول التي تعطي مصلحة أكثر للجزائر فيما يخص المبادلات سوف تقابل بتسهيلات من الجزائر.

و قد احتوت تلك التعريفات على معدلات ضريبية تمثلت فيما يلي :

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

- معل مخفض خاص 3 % يخص السلع و المنتجات الأساسية، السلع التجهيزية و المنتجات الصيدلانية .

- المعدل المخفض 10% يطبق على السلع الوسيطة في عملية الإنتاج .

- المعل العادي 25 % و يفرض على السلع .

- أما السلع الكمالية و السلع التي يمكن أن تنتج في الجزائر فتأخذ معدلات ضريبية كما يلي :

° المعدل المرتفع 40%.

° المعدل المرتفع الخاص.

° المعدل العالي 100 % .

و من خلال هذه المعدلات ينظر إلى الجزائر على أنها تسعى لأن تحقق و توفر تموين أفضل للمنشات و المصانع وكل الآلة الإنتاجية، و هذا لتحقيق الحماية الكافية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

و مواصلة لنفس المنحنى قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم 71 – 68 [1] لإعفاء الواردات من سلع التجهيز الخاصة بالمؤسسات البترولية من الرسم الوحيد على الإنتاج، و هذا تسهيلا لعملية التنقيب، و الأمر 72 – 68 [2] المعفى للرسم على واردات التجهيزات المخصصة للري، تدعيما لهذا القطاع كذلـــك ومـــــواصلة لسلسلـــة الإعفـــــاءات تـــم إعفـــاء بعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من دفع الضرائب و الرسوم الجمركية و الرسم الوحيد على الإنتاج (كالزيوت و بعض الحبوب)، وهذا كان بداية من سنة 1975 إلى غاية 1980 .

ب- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989) :

في سنة1978 عززت الدول موقفها الاحتكاري بشكل جيد فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية، و يظهر ذلك صراحة في القانون 78-02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978، والذي ينص على أن تسيير الواردات و الصادرات من مهام الدولة، كما سبقه في ذلك الميثاق الوطني الذي يقرر ما يلي :

"إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسب ثمين لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية و توجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

إن ممارسة هذا الاحتكار ة كذا تنظيمه و تسييره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم للاقتصاد لأقل التكاليف".

{دليل الجزائر – 1989،ص210}

[1] الأمر رقم 71 – 68 المؤرخ في 12/31/ 1971 المتضمن قانون المالية لسنة 1972

[2] الأمر رقم 72 –68 المؤرخ في 1972/12/29 .

كما أن الدستور كذلك قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية،فأصبحت كل من عمليتي التصدير و الاستيراد من اختصاص الدولة وحدها، وهي تهدف من وراء هذا الاحتكار في إطار النظام الوطني للتخطيط إلى تكييف إجراءات ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتحقيق ما يلي[1]:

- تنظيم الاختيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية .

- تشجيع و تطوير و تكامل الإنتاج الوطني .

- تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق العمومية .

من خلال هذا فإنه لا يمكن لأي جهة أن تقوم بعملية الاستيراد حتى أن الوسطاء في هذه العمليات قامت بإقصائهم في عمليات التجارة الخارجية وفقا للمادة 09 من القانون 78/02[2] لتزيد من احتكاراتها لهذا القطاع بدعوة حماية المنتج الوطني و الحد من الاستيراد.

و لهذا اتجهت الدولة نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية و معاودة تأكيد احتكارها سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية:

1- حماية الاقتصاد الوطني.

2- تنويع العلاقات مع الخارج .

3- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.

4- مراقبة حركة رؤوس الأموال.

5- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية .

6- ضمان شروط حسنة للتحويل (تكلفة، مدة، تمويل).

[1] دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الاقتصادية العمومية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار،1989، ص210 -211

[2] القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 و المتضمن تأميم التجارة الخارجية

7- ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

أما فيما يخص التصدير فإن المادة الأولى من قانون 78/02 تنص على ما يلي:

"وفقا لما ورد في الميثاق الوطني فإن استيراد و تصدير البضائع و السلع و الخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها ، وهذا يعني لا يجوز إبرام الصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع و السلع و الخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى الهيئات للدولة

و في سنة 1986 فمن الجانب الضريبي نجد إعفاءين[1] :

- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمسة سنوات ، بالإضافة إلى إقرار تسهيلات جبائية أخرى بل تعداه إلى التشجيع أيضا على مستوى التأمين ، حيث أصبحت المؤسسة تتحمل من 10 إلى 20 % من مخاطر التصدير بينما الشركة الوطنية للتامين الباقي المتراوح بين 80-90% من مخاطر التصدير .

و قد حظي جانب الأسعار و العملة بالاهتمام من طرف الدولة فقد تم إصدار المرسوم 86/46 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986 المتعلق بدعم و ترقية الصادرات ، (APEX)* و كذا تم فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل، كما يشار إلى أن هذه الفترة غرفت بإصدار العديد من المراسيم و التعليمات و كلها تهدف إلى ترقية الصادرات الجزائرية .

و مع بداية الثمانينات شرعت الدولة بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية ، وترافق ذلك مع صدور قانون 88/29[2] الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية غير أنه على خلاف القانون السابق، فهو ينص على أن ممارسة الاحتكار في التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات التي تمنحها الدولة للأعوان و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة groupement)

[1] – سلمى سلطان ، مرجع سابق، ص5

* APEX : Agence de Promotion Des exportations (وكالة تنمية الاصادرات)

[2] القانون 88– 29 المؤرخ في 19جويليا 1988 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة .

(d'intérêts commun، وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط الذي تحدد فيه واجبات و حقوق الوكيل [1] ، وبالتالي فإنه

بهذا الشكل تكون قد غيرت سياستها من تقديم دعم لمؤسسات وحيدة محددة مسبقا إلى فتح المجال أمام التنافس للمؤسسات العمومية لإبرام العقود و الصفقات الدولية .

كما يقضي هذا القانون في مادته التاسعة بمنح رخص الاستيراد للمؤسسات الخاصة للسلع و الخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار ضمن أولويات المخطط العام للاستيراد كما منحت للأشخاص العاملين في إبرام صفقات الاستيراد و التصدير دور الوسيط في إطار مهنة مرتبة وفق القانون .

أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات في أحد بنودها ما يلي:

1- ضرورة تشجيع و تنويع الصادرات خارج المحروقات

2- فتح المجال لمنافسة المنتجات و ذلك من خلال التخفيضات الجبائية و الدعم المالي .

3- السماح بدخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق الدولية، للتعريف بالمنتج الجزائري و تحسين إنتاجيته حتى يستطيع أن يتنافس هناك

أما فيما يخص التصدير فقد وضعت تحفيزات عدة في إطار البرنامج العام للتصدير:

1- السماح بفتح حساب في الخارج للمؤسسات، و ذلك من خلال الاتفاق مع بنك جزائري تكون لديه فروع في الخارج

2 – منح بطاقات القرض لبعض الأشخاص و المؤسسات العمومية المصدرة .

3 – السماح ببيع المنتجات بالعملة الصعبة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج أو في الجزائر

[3] محمد حشماوي ، التجارة الدولية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،1994

4 – السماح بمنح بطاقات القرض من طرف البنوك الوسيطية المعتمدة إضافة للمؤسسات العمومية الراغبة في دخول الأسواق العالمية و تطوير صادراتها.

و تعقيبا على ما سبق فإن مرحلة احتكار التجارة الخارجية في الجزائر دامت ما بين 1971-1989 حاولت من خلالها تطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني و التحكم في قطاع التجارة الخارجية على أساس أنه قطاع استراتيجي و محرك لعجلة التنمية الاقتصادية ، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية ، و بهذا تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية و أنواع الإجراءات

التعسفية التي عطلت برامج التنمية اللازمة و حالت دون النهوض بالاقتصاد الوطني، و فيما يلي عرض بالأرقام يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية خلا هذه الفترة .

جدول رقم (03) : يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة1980 – 1988

السنوات	الاستيراد	التصدير	الحجم الإجمالي	الرصيد	نسبة التغطية (%)
1980	41545	52418	93963	10873	126.20
1981	48637	57384	10602	747	118
1982	49312	52700	102012	388	1069
1983	49782	53757	103539	3975	108
1984	51257	59197	110454	7940	115.50
مجموع المخطط الخماسي الأول	240533	275466	515989	34923	114.5
1985	49492	67867	117359	- 1875	137
1986	43393	36828	80221	- 6565	84.90
1987	34102	41700	75802	7598	122
1988	43916	48075	92036	4.104	109.3

المصدر: دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، 1989، ص211

ما يلاحظ هو أن الميزان التجاري قد سجل فوائض خلال الفترة التي طبقت فيها الدولة احتكارها على التجارة الخارجية، ما عدا الفترة التي صاحبت الأزمة البترولية سنة 1986 أين كان رصيد الميزان التجاري في حالة عجز ، كما أن معدلات النمو في كل من الصادرات و الواردات يكاد يكون مستقر، بحيث أنه لا يعبر عن حجم المقدرات التي من الممكن تصديرها للعالم الخارجي ، بسبب السياسات المنتهجة و التي تعطى الحق للدولة وحدها في ابرام العقود الخاصة بكل من الصادرات و الواردات مما يؤدي ذلك إلى تعطل الأهداف المرسومة ضمن المخطط التنموي و الذي بدوره يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي

في فترة الثمانينات شهدت الجزائر صدمة بترولية أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني كونه المصدر الوحيد الممول للخزينة العمومية، هذه الصدمة كانت نتيجة لتغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية أدت إلى تدهور في معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف التجارة الخارجية و انهيار أسعار المواد الأولية انعكس ذلك على العديد من دول العالم و منها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة و ارتفاع حجم المديونية الخارجية ، على إثرها بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986[1] .

أمام هذا الوضع بادرت الجزائر في الانتقال و التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المفتوح، وذلك من خلال الانسحاب التدريجي من النظام الاقتصادي الممركز و ترك المجال أمام الخواص ، ويتطلب هذا أن تكون التجارة الخارجية متحررة من كل القيود و الحواجز، و أن تكون المعاملات التجارية فيها ذات مرونة في التنفيذ.

[1]– مدني بن شهرة،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، جامعة ابن خلدون ، تيارت، 2008،ص 108

و كنتيجة لكل هذه المعطيات فقد سعت الجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة على إثرها قام هذا الأخير بتقديم اقتراحات و برامج تصب في اتجاه تعميق الإصلاح الاقتصادي، و من خلالها نحاول التعرف على إجراءات الإصلاح التي عمدت الجزائر إلى تطبيقها ، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية من خلال العناصر التالية:

أ – **برنامج التثبيت الاقتصادي الأول**: 1989/05/31 إلى 1990/05/30

ب – **برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني**: 1991/06/03 إلى 1992/03/30

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت (accord de confirmation) مع صندوق النقد الدولي و المحددة ب18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة، أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق الاستعداد الائتماني (stand by crédit) فتم توقيعه في 1991/06/03 بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط قدر ب100 مليون دولار (جوان 1990،سبتمبر 1991،مارس 1992) غير أن القسط الرابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992 .

و قد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها و بين الصندوق في ماي 1989 و جوان 1991، و الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، وما يذكر هنا أن هذه الاتفاقيات تميزت بالسرية التامة .

بعد إبرام هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و لاسيما الاتفاق الثاني تضمنت فيه الدولة الجزائرية في إحداث مجموعة من الإصلاحات العميقة التي تهدف إلى :

1- تحرير التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار[1]

[1]– الهادي خالدي المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996، ص199-200

2- ترشيد الاستهلاك عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات وأسعار الصرف

3- تخفيض تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، وترقية النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات الخاصة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها

4- رفع الدعم التدريجي عن المواد المدعمة و تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و كذا التراجع عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية[1]

5- تحرير القطاع المصرفي و إعطاء أكثر حركية للبنوك في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات.

و رغم كل هذه الجهود و المساعي التي قامت بها الدولة الجزائرية من أجل تحسين وضعها الاقتصادي و اللجوء للمؤسسات المالية الدولية و الالتزام بشروطها المجحفة إلا أنها عجزت

عن توفير السيولة الخارجية اللازمة، و خاصة بعد انخفاض سعر البترول في 1993 أين تفاقم الوضع السياسي و الاجتماعي و تراجع معدل النمو الاقتصادي و تزايدت وتيرة التضخم مع ارتفاع معدل البطالة و تدهور ميزان المدفوعات، زيادة عن انخفاض احتياطي الصرف من العملة الأجنبية ، حيث أصبحت لا تغطي بضعة أسابيع من حاجياتنا الاستيرادية، وتجاوزت خدمة الدين 80 % من الإيرادات الخارجية، و في هذه الحالة لم تجد الجزائر من حل سوى اللجوء إلى معاودة الاتصال بالهيئات الدولية المالية و الانصياع لشروطها مرة أخرى.

و من خلال الجدول يمكن ملاحظة تطور الديون الخارجية للجزائر خلال الثمانينات:

[1]- مدني بن شهرة ،مرجع سابق ، ص110

الجدول رقم (04) : تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1980 – 1989

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي الديون (مليون دج)	19359	17682	17728	16285	15944	18401	22906	25022	26745	28574
نسبة الزيادة في إجمالي الديون (%)	-3.5	-8.7	-0.26	-8.1	-2.1	15.4	24.4	9.2	6.8	6.6
خدمة الديون (%)	4084	3815	4563	4727	5125	5041	5185	5481	6564	7530
نسبة الزيادة في خدمة الديون (%)	55.7	-6.5	15.6	3.6	8.4	-1.6	2.8	5.7	19.7	14.7
نسبة إجمالي الديون % PIB	47	43	45	37	34	35	31	35	37	39
نسبة إجمالي الديون إلى الصادرات (%)	128	117	134	127	125	142	210	223	284	229
نسبة خدمة الديون إلى الصادرات (%)	28.9	27.9	37	42	38	37	50	50	83	80

المصدر: نور الدين حامد، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان،2004، ص4

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسب خدمات الديون في زيادة رغم تعاقب فترات تنخفض فيها هذه الزيادة ، ونسبة إجمالي الديون إلى PIB رغم بلوغها سقوفا مرتفعة إلى إنها شهدت تراجع طفيف في السنوات 1984،1986 ثم عاودت في الصعود أين بلغت نسبة 39 % سنة 1989.

أما عن نسب كل من خدمة الديون و إجمالي الديون إلى الصادرات و الناتج الوطني الخام فنسبها تتدرج بين الزيادة و النقصان حسب الوضعية الاقتصادية التي يعيشها البلد . فحين تحقق معدلات مرتفعة من الصادرات و التي تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات تنخفض هذه المؤشرات ، مما ينعكس ايجابيا على النسبة الأخرى المتعلقة بإجمالي المديونية و الناتج الخام بحكم العلاقة التي تربط كل من الصادرات و هذا الأخير ، لكن رغم ذلك نلاحظ ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر .

ج- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث أفريل 1994 – مارس 1995 :

تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم إلى حوالي 25.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير و انخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، لذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعها حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي فالأول هو برنامج قصير المدى يمتد على مدار سنة كاملة، وقد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة، من خلال تحرير رسالة قصد (النية) التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوى الجزائر القيام بها و الالتزام بكافة الإجراءات التي أملاها صندوق النقد الدولي التي تمثلت نتائجها فيما يلي

- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية
- إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.2-)% بعد ما كان (2-) % خلال 1993
- تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17 % في سنة 1994

- انخفاض عجز الميزانية إلى 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994

د- برنامج التعديل الهيكلي (التمويل الموسع) 1995 – 1998 :

حيث أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر في 22 ماي 1995 و يمتد إلى غاية 21 ماي 1998 ، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة ، وقد قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر ب 325.28 مليون وحدة سحب خاصة ، على أن يتم سحب و

استخدام المبلغ المتبقي 844 مليون وحدة سحب خاصة (DTS) على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1989 ، وهذا القرض يعبر عن رغبة الجزائر في حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في مختلف المجالات ، ويهدف إلى تحقيق الأهداف التالية :[1]

1- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بنمو الناتج المحلي يصل إلى 3% سنة 1995

2- خلق مناصب شغل و بناء السكنات و التكفل بالفلاحة

3- المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة وذلك بتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة.

4- تقليص عجز الميزانية بما يسمح بدعم و مساندة سعر صرف الدينار على1.3% مقابل 2.8 % سنة 1994 – 1995

5 – خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3 – 4 % سنة 1997

6 – الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات و تحسين فعاليتها .

بالإضافة إلى:

1 - التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية

[1] – سلمى سلطاني، مرجع سابق، ص58 – 59

2 – الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار و هذا قبل 1996

3- وضع إطار تشريعي للخوصصة .

4 - خدمة الدية تبقي بين 45 – 50 % حتى 1995

5 – التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية .

6 – التحكم في نمو النفقات العامة و تشجيع القطاع الانتاجي.

و عن محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي فهو يتضمن اعتماد الجزائر على الإجراءات التالية :

1 –تحرير التجارة الخارجية من خلال جعل الجزائر أكثر انفتاح سواء بتحرير بعض المواد الغذائية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل .[1]

2 – نظام سعر الصرف من خلال إنشاء مكاتب الصرف و فتح البنوك للرأسمال الأجنبي ووضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعومة بسياسة مالية مناسبة.

3 – السياسة النقدية بحيث تكون تهدف إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك بامتصاص فائض السيولة و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتي تصل إلى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة ، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك و تطوير أسواق المال.

[1]– مدني بن شهرة ،مرجع سابق، ص130 (باختصار من الطالب)

الجدول رقم (05) : يبين تطور المديونية الجزائرية بمليار دولار أمريكي :

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	32.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	1.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

المصدر: الدكتور مدني بن شهرة، كتاب سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، الجزائر، 2008، ص126

المبحث الثاني: تطور الناتج الوطني الإجمالي و مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2015)

هذا العنصر يبين تطور الناتج الوطني الإجمالي من خلال تقديم مختلف الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، بداية بفترة التسعينات أي مع بدأ الإصلاح في قطاع التجارة الخارجية و ومواكبة و مسايرة الانفتاح على العالم الخارجي عن طريق تعقب مسار ثلاثة عناصر رئيسية هي كما يلي:

1- تطور الميزان التجاري و الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000 – 2015)

2 – تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (2000 – 2015)

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري و الناتج الوطني الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2015)

أولا: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2015)

يشمل تطور الميزان التجاري تطور كل الصادرات و الواردات عبر مختلف الفترات الزمنية و للميزان التجاري أهمية كبيرة من حيث أنه مؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد في جانب معاملاتها مع العالم الخارجي و من خلاله يمكن الاطلاع على مدى انفتاح البلد و درجة ارتباطه بالعالم الخارجي ، و من أجل دراسة تطور قطاع التجارة الخارجية نعرض الجدول الذي يوضح التطورات الحاصلة على مستوى كل من الصادرات و الواردات و النسب المتعلقة بهما من رصيد للميزان التجاري و نسب نمو لكل منهما كما يلي:

جدول رقم (06): تطور مؤشرات ميزان التجارة الخارجية و نسب النمو فيها خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %	نمو الصادرات %	نمو الواردات %	نمو الميزان التجاري %
2000	22031	9173	12858	240	-	-	-
2001	19132	9940	9192	192.47	-13.15	8.36	- 28.51
2002	18825	12009	6816	156.75	-1.60	20.81	- 25.84
2003	24612	13534	11078	181.85	30.74	12.69	62.52
2004	32083	18308	13775	175.24	23.28	26.07	24.34
2005	46001	20357	25644	225.97	43.38	11.19	86.16
2006	54613	21456	33157	254.53	18.72	5.39	29.29
2007	60163	27631	32532	217.73	9.22	28.64	- 1.88
2008	79284	39479	39819	200.82	31.78	30.01	18.30
2009	45194	39294	5900	115.01	-42.99	- 0.0046	- 85.18

181.01	3.00	26.24	140.96	16580	40473	57053	**2010**
58.27	16.73	28.80	155.54	26242	47247	73489	**2011**
- 18.10	6.62	-2.22	142.63	21490	50376	71856	**2012**
- 53.71	9.23	-9.57	118.07	9946	55028	64974	**2013**
- 56.70	6.45	-3.21	107.35	4306	58580	62886	**2014**
- 139.94	- 33.09	-54.10	73.63	-10332	39192	28860	**2015**

المصدر: مديرية العامة للجمارك الجزائرية، 201

الشكل رقم (04): رسم بياني لتطور الميزان التجاري للجزائر من سنة 2000 إلى 2015

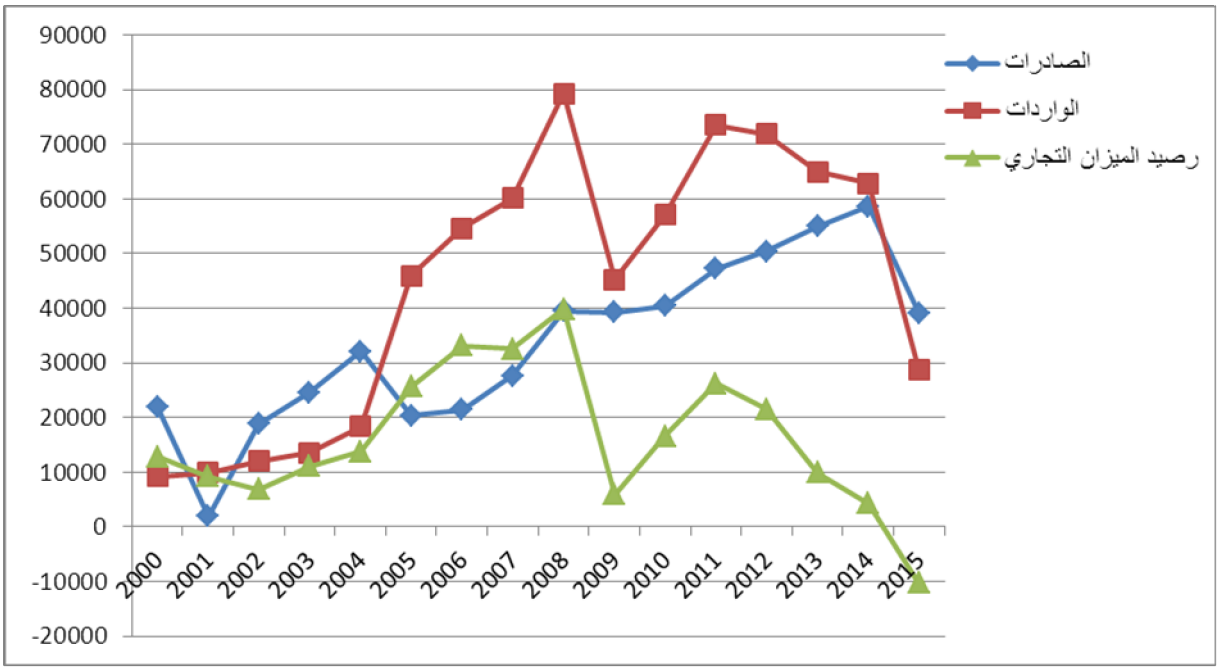

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الجدول يتبين لنا أن الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2015 فتميزت سنوات كل من 2001 – 2002 بتسجيل فوائض في الميزان التجاري ميزها تحسن ملحوظ في قيمه رغم التراجع مقارنة بسنة 2000، ويرجع سبب تسجيل هذه الفوائض على العموم إلى نسب الصادرات المرتفعة مقارنة بالواردات ، وهنا كانت معدلات التغطية كما يلي : 192.47 % و 156.75% على التوالي

أما بالنسبة إلى 2003 ، 2004 ، 2005 حتى 2008 فقد شهد ارتفاع ملحوظ في رصيد الميزان التجاري وصل إلى ضعف ما كان عليه في السنوات السابقة هذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه السنوات، كمصدر وحيد ممول للخزينة العمومية، كما سجل في نفس الفترة ارتفاع في الواردات ،لتنتقل من 20357 في سنة 2005 إلى 39479 في سنة 2008 و مرد هذا الارتفاع هو الرفاهية المالية التي عاشتها البلاد نتيجة لارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع التصدير، حيث يلاحظ ذلك من معدلات التغطية التي لم تنزل إلى حدود 200% خلال هذه السنوات .

أما فيما يخص سنة 2009 فشهد الميزان التجاري انخفاض ب5900 مليون دولار و بنسبة تغطية بلغت 115%، ويرجع السبب إلى انخفاض قيمة الصادرات في هذه السنة ب 45191 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 بقيمة 79284 مليون دولار.كل هذا الانخفاض سببه الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية سنة 2009 التي كانت بدايتها أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية و تداعياتها بشكل غير مباشر على الاقتصاد الجزائري من جراء انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية العالمية و التي يتم التعامل بها في صادرات الجزائر من المحروقات ، وكذلك فالأزمة أنتجت ركود اقتصادي عالمي نتج عنه انخفاض في الطلب على الطاقة ، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المحروقات .

أما في سنة 2010 فقد سجلت قيمة الصادرات انتعاشا مقارنة بسنة 2009، كان هذا الانتعاش نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي و زيادة حجم الطلب على الطاقة، و تواصل هذا الانتعاش و الزيادة إلى نهاية سنة 2014 ، وبداية سنة 2015 ، أين سجل عجز معتبرا بحيث تجاوز معدل سنة 2014 بكثير ،و هي أعلى نسبة عجز عرفتها الجزائر منذ الاستقلال بفعل التراجع الكبير في معدل أسعار النفط الجزائري ، زيادة على تأخر السلطات العمومية في اتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بتنويع المبادلات التجارية و ضمان تقليص الاختلال المسجل في أطراف التبادل ، خاصة و أن صادرات المحروقات تمثل 93% ، مقابل 7 % للصادرات خارج مجال المحروقات التي لا تزال متواضعة و بقاء متوسط سعر النفط الجزائري

يقدر ب 57 دولار للبرميل[1] ، كما تبقي أسباب انخفاض أسعار البترول إلى زيادة الإنتاج الأمريكي بمعدل الضعف و انخفاض الطلب على النفط .

ثانيا: تطور الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر(PIB) خلال الفترة (2000-2015)

لقد أشارت العديد من الدراسات في مجال التنمية إلى الدور الذي يلعبه الناتج الداخلي كوسيلة قياسية أو كمؤشر اقتصادي ، نستطيع من خلاله الاطلاع على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان و يعطي صورة على حالة البلد ، واستعماله يمكننا بالإضافة إلى مؤشرات أخرى من معرف الأوضاع الحقيقية التي يعيشها البلد، فاحتساب الناتج الداخلي كنسب مختلفة في شكل معطيات أو معدلات للتصدير أو

الاستيراد أو الديون هي تعبر عن العلاقة بين البلد المعني و العالم الخارجي ، وبالتالي فان طابع الخصوصية الذي يمتاز به هذا المؤشر تغلب أو تضفى عليه المصداقية في استعماله كمؤشر يصف لنا الجهاز الاقتصادي و الاجتماعي للبلد و خصوصياته ، و يعطينا في نفس الوقت موقع هذا البلد بالمقارنة بمجموعة من البلدان الأخرى.

1- تعريف الناتج المحلي الإجمالي: (Produite Intérieur Brut)

هو قيمة السلع و الخدمات النهائية الصنع مقومة بأسعار السوق و المنتجة في اقتصاد معين (داخل بقعة جغرافية) ، خلال فترة زمنية معينة، وذلك بغض النظر عن المالك لعناصر الإنتاج، و هو يعطى بالعلاقة التالية :

$$TVA + DTM - SX + PIB = \sum VA$$

2- **الناتج المحلي الإجمالي** = مجموع القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + رسوم و حقوق جمركية – إعانات التصدير

[1]- جريدة الخبر ، "الجزائر تواجه أكبر عجز منذ الاستقلال" ، 25أوت 2015

إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتريين (أي سعر السوق) هو عبارة عن مجموع القيم المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه ضرائب على المنتجات و مخصوم منه أية إعانات دعم غير

3- العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي(PNB) و الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) :

أساس التميز بينهما، يتضمن دخول المقيمين أي المواطنين المتواجدين في الخارج و المحولة إلى الداخل، ودخول الغير مقيمين (الأجانب) المتواجدين في الداخل و المحولة إلى الخارج.

$$PNB = PIB + (R_R - R_V)$$ صافي عوائد عوامل الإنتاج

4- تطور أداء الناتج المحلي الإجمالي:

لعب القطاع العام الدور الكبير في تطوير الاقتصاد الوطني و مع ذلك فالنجاح كان ضئيلا ، على الرغم من اختيار الجزائر لمجموعة من الإجراءات و المخططات التي من شأنها القيام و النهوض بالقطاع الاقتصادي ، لتجد نفسها تتغذى من قطاع المحروقات و بتزايد مذهل على حساب قطاعات أخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها .

و تندرج إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على المستوى الداخلي ، في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، منها برنامج الإنعاش خلال 2001 – 2004 و برامج دعم النمو 2005-2009 و 2010 – 2014 وهي كلها برامج تسعي إلى تحقيق النمو ، أما على المستوى الخارجي فالجزائر ترتبط بإستراتيجية للتعاون مع البنك العالمي في هذا المجال بالتركيز على ثلاثة مجالات و هي تحقيق الاستقرار المالي ، من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص .

الجدول رقم (07) : تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000 – 2013

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	**3.8**	**3.0**	**5.6**	**7.2**	**4.3**	**5.9**	**1.7**	**3.4**	**2.4**	**1.6**	**3.6**	**2.8**	**3.3**	**2.8**

Source : publication de l'office nationale des statistiques، juillet 2014

بعض المؤشرات المتعلقة باقتصاد الجزائر سنة 2016 حسب وزارة المالية الجزائرية

- نسبة التضخم:6.4 % (جانفي – ديسمبر 2016)

- الميزان التجاري : 17.8 - مليار دولار (نهاية ديسمبر 2016)

- المبلغ الإجمالي للخزينة : 2058.02 - (نهاية نوفمبر 2016)

الجدول رقم (08): يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من سنة 2000 – 2015

الوحدة : مليار دولار

السنـــــــة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي	54.79	54.74	56.76	67.86	85.33	103.20	117.03	134.98	171.00	137.21	161.21	200.01	209.05	207.05	213.52	166.84

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي (بتصرف من الطلبة)

لإعطاء صورة أفضل عن القيم الواردة في الجدول وتغيراتها نقوم برسم الشكل البياني التالي:

شكل رقم (05) : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2015

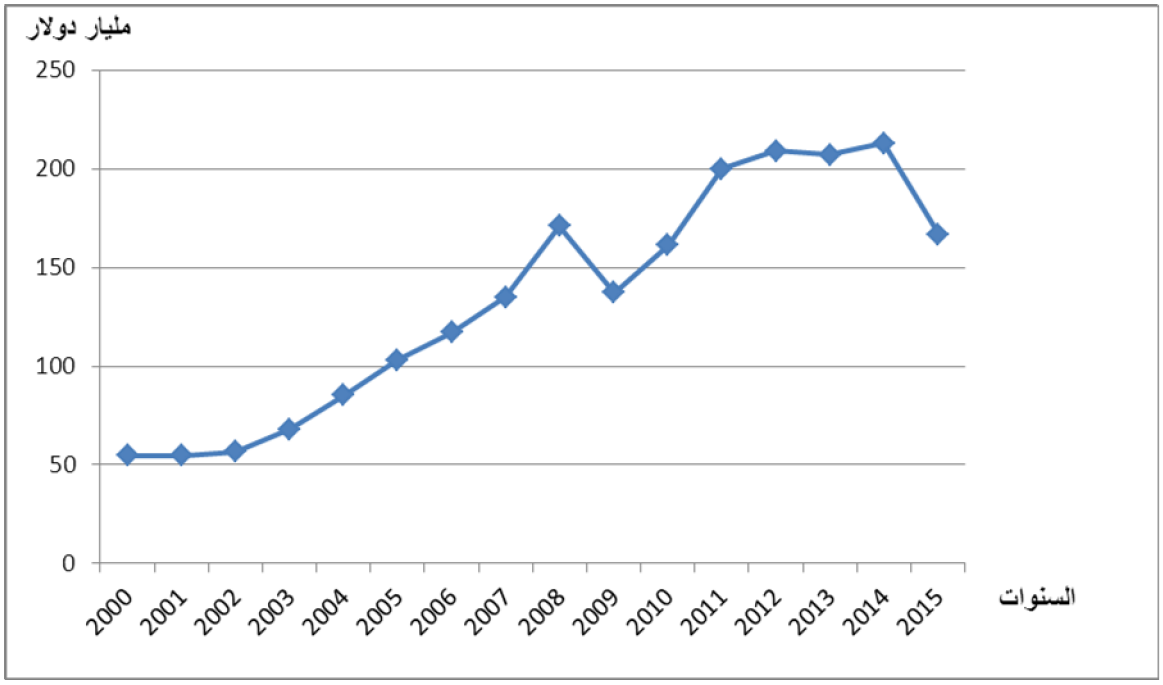

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن الناتج الوطني الخام ينمو تدريجيا، ذلك نتيجة لتطبيق الجزائر لتعديلات اقتصادية، بالإضافة إلى سياسة التحرير و الانفتاح التجاري التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة و قد اعتمدت الدولة الجزائرية على العديد من البرامج التقويمية بهدف استعادة التوازنات المالية، تضمنت هذه الأخيرة إصلاحات مؤسساتية وتنظيمية تقوم على المبدأ العالمي تحرير الاقتصاد وخصخصته، إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة النمو خارج قطاع المحروقات،و سعت الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة الإصلاح، إلى إعادة تأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وذلك في إطار فتح الشراكة مع العديد من الدول الأجنبية، بهدف ترقية قطاع الصادرات غير النفطية. لكن بالرغم من هذا ، لم تتمكن هذه السياسات من تحقيق الأهداف المرجوة وبقي الاقتصاد الجزائري تابع للإيرادات النفطية بالرغم من توفره على العديد من الفرص للتنويع .

المطلب الثاني : تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات

من خلال هذا المطلب نحاول التطرق إلى التطور كل من لصادرات و الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة التي تعتبر فترة التحول في قطاع التجارة الخارجية و المستندة إلى التحرير بعد التقييد و الاحتكار الممارسين سابقا من قبل الدولة ، و هذا التحول جاء لتماشي مع الأوضاع الاقتصادية العالمية و درجة الانفتاح الذي يشهده العالم من ازدياد في درجة حرية انتقال للبضائع و السلع و كدا الخدمات التي تشهد رواجا في عالم التجارة الخارجية بين الدول

ومنها سنوضح ثلاثة عناصر هي :

1- تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015

2- تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2015)

3- الحوصلة الإجمالية للصادرات و الواردات الجزائرية خلال سنة 2016

أولا : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2015

في هذا العنصر سنقوم بعرض التطور القيمي لمكونات الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال فترة الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية و الهادفة أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية ، و الجدول أدناه يوضح ذلك :

الجدول رقم (09) : تطور الهيكل السلعي للصادرات خلال الفترة 2005 -2015

الوحدة : مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	المحروقات	المواد الخام	المواد النصف مصنعة	آلات و سلع التجهيز الزراعية	آلات و سلع التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46011
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	-	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	193	27290	77	1278	-	14	8	28860

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك الجزائرية (CNIS)

انطلاقا من الجدول أعلاه و بأخذ سنة 2015 كعينة نحصل على الشكل البياني التالي الذي يعكس التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية

الشكل البياني رقم (06) : يوضح توزيع الهيكل السلعي للصادرات لسنة 2015

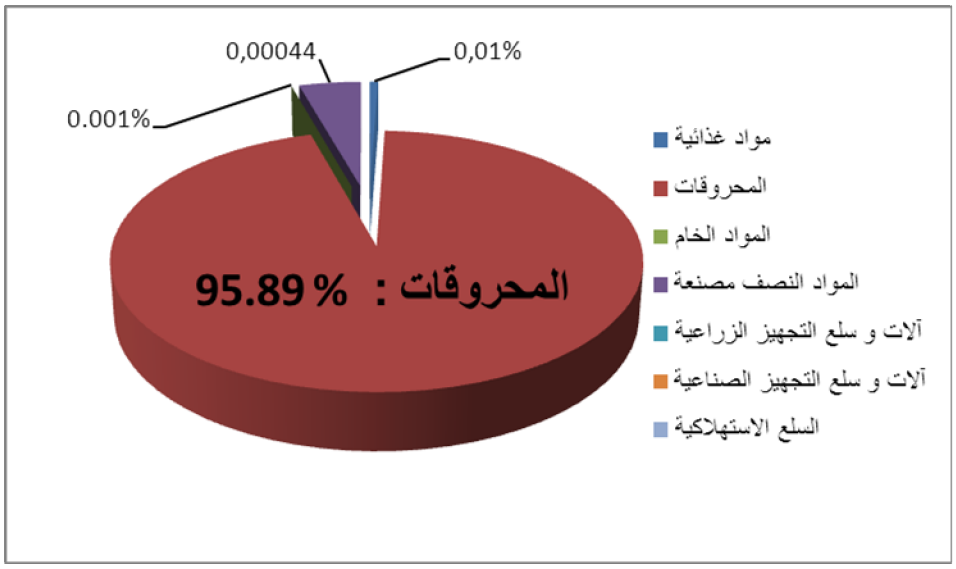

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الصادرات من المحروقات تسجل النسبة المعتبرة على حساب المنتجات الأخرى وهي تمثل ركيزة مبيعات الجزائر إلى الخارج ، و بالمقارنة مع السنوات السابقة نلاحظ أنها تحض بسيطرة تامة على مر السنوات السابقة من فترة تحرير التجارة و هو نفس الاتجاه حتى قبل تحرير التجارة ، وتكاد تكون حالة ملازمة للاقتصاد الجزائري منذ فترات سابقة (قبل و بعد تحرير التجارة الخارجية) وهذا دليل على تركز قطاع التصدير في الجزائر على مصدر واحد لتمويل الخزينة العمومية ، ففي سنة 2005 بلغت نسبة الصادرات من المحروقات 98 % من مجموع الصادرات الكلية ، وانخفضت هذه النسبة بشكل طفيف في سنة 2006 مسجلة نسبة 97.83 % و هي كلها نسب كبيرة جدا من حيث السيطرة على المجموعات السلعية الأخرى ، و يمكن ملاحظته في الشكل البياني أعلاه لسنة 2015 .

أما الحديث عن الصادرات خارج المحروقات فالمسجل هو التدني المستمر في نسبها و التي تكاد تكون منعدمة في غالب الفترات.

ثانيا : التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2005 – 2015 :

هذه الفترة تتميز كونها فترة تنامي فكرة البحث عن مصادر أخرى خارج المحروقات، و التعويل على قطاعات أخرى كالزراعة و السياحة ، لبلوغ هدف التنمية الاقتصادية المطلوبة و تحقيق التنمية المستدامة في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية و ما له من انعكاسات على طبيعة السلع و المواد المراد تصديرها و استيرادها ، و من خلال الجدول المبين أدناه الذي يضح تطور التركيبة السلعية للواردات.

الجدول رقم (10): تطور الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة 2005 – 2015

الوحدة : مليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المواد الغذائية	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11005	7051
الطاقة و المحروقات	212	244	324	594	549	955	1164	4955	4385	2879	1699
المواد الخام	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1839	1841	1891	1177
المواد النصف مصنعة	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685	10629	11310	12852	8971
آلات وسلع التجهيز الزراعية	160	96	146	174	233	341	387	330	508	658	526
آلات و سلع التجهيز الصناعية	8452	8528	8534	13093	15139	15776	16050	13604	16194	18961	13195
السلع الاستهلاكية	3107	3011	5243	6397	6145	5836	7328	9997	11210	10334	6573
المجموع	**20357**	**21456**	**27631**	**39479**	**39294**	**40473**	**47247**	**50376**	**55028**	**58580**	**39192**

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك الجزائرية (CNIS)

انطلاقا من الجدول و بأخذ سنة 2015 كعينة نحصل على الشكل التالي الذي يعكس التوزيع في هيكل الواردات

الشكل البياني رقم 07): يوضح توزيع الهيكل السلعي للواردات سنة 2015

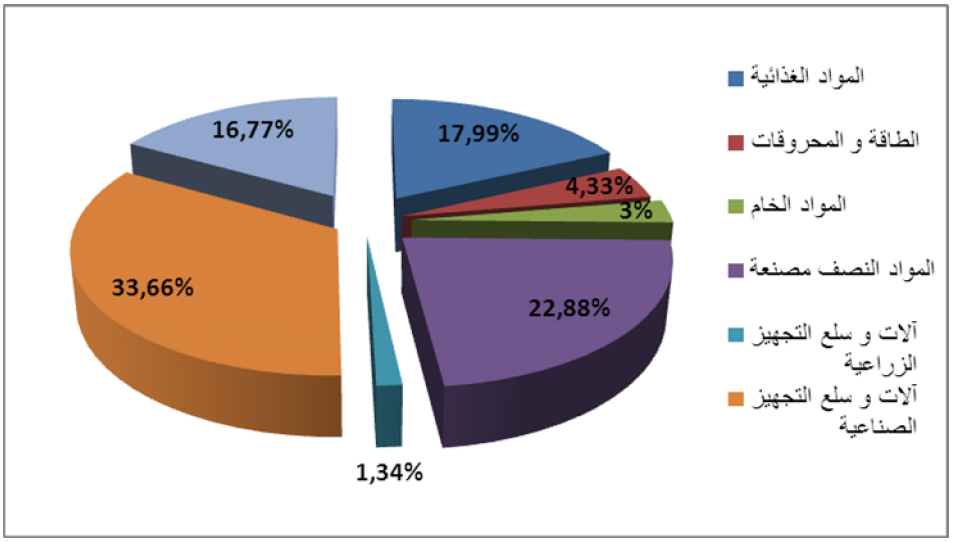

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول الممثل للتوزيع السلعي للواردات أنه في سنة 2015 احتلت آلات و سلع التجهيز الصناعية المرتبة الأولى من المستوردات بنسبة 33.66 % من المجموع الإجمالي للواردات بقيمة تصل إلى 39192 مليون دولار، و هو الأمر نفسه في السنوات الماضية و استمرارها في احتلال المراتب الأولى في مجموعة المستوردات.

و تأتي في المرتبة الثانية المواد النصف مصنعة بالتساوي مع المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية، حيث كانت المواد النصف مصنعة مقدرة بقيمة 8971 مليون دولار قد تراجعت في هذه السنة مقارنة بالسنوات الأخرى التي احتلت فيها المرتبة الثانية تقريبا من مجموع المستوردات مسجلة نسبة 22.88%

من الواردات ، كما سجلت المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية نسبة 17.99 % و 16.77 % على التوالي من مجموع المستوردات .

أما فيما يخص المستوى الإجمالي للواردات فقد عرفت ارتفاعا كبيرا وتحقيق نسب نمو عالية حتى سنة 2014، منتقلا هذا النمو المتزايد من نسبة 5.39 % سنة 2006 (باعتبار أن سنة الأساس هي 2005) إلى 98.91 % سنة 2010، و متزايدا في سنة 2014 حيث وصل إلى نسبة خيالية مسجلا 187.76 % مقارنة بسنة الأساس 2005، و يمكن تلخيص أسباب هذا الارتفاع فيما يلي :

1 – التسهيلات المقدمة من طرف أجهزة الدولة للمستوردين (البنوك، إدارة الجمارك، وزارة التجارة) من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية و الإجراءات الأخرى .

2 – غياب شبه تاما للمنتجات المحلية لمنافسة المنتجات الأجنبية، أين كان الإقبال على المنتجات الأجنبية نظرا للجودة و النوعية التي تميزها.

3 – رفع الدولة يدها من عملية الاحتكار التي كانت تمارسها سابقا على قطاع الواردات

4 – البرامج التنموية التي قامت بها الدولة (برنامج الخماسي الأول و الثاني) الذي يتطلب لعملية استيراد، خاصة بالنسبة للمواد البناء.

أما فيما يخص سنة 2015 فقد سجل تراجع ملحوظ في نسبة الواردات بنسبة 92.52 % مقارنة بسنة 2005، بعدما وصلت هذه النسبة إلى 187.76 % سنة 2014.

و كانت من بين أسباب هذا التراجع هو انهيار أسعار البترول، و رغبة الدولة الجزائرية في تقليص فاتورة الاستيراد خاصة بالنسبة للمواد الكمالية، و تخفيض استيراد السيارات عن طريق العودة لنظام الحصص، مع اتخاذ إجراءات أخرى أملا منها في تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

الحوصلة الإجمالية للاقتصاد الوطني سنة 2017 :

"لخصت الأرقام المعلنة من قبل محافظ بنك الجزائر محمد لوكال، الوضعية الحرجة للاقتصاد الوطني الهش بفعل تبعات الصدمة النفطية المتواصلة إلى غاية الآن، من خلال قراءته للتقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية و النقدية في البلاد، أمام تواصل أزمة انهيار أسعار النفط منذ جوان 2014 أدت إلى تآكل سريع للاحتياطات الوطنية ، لاسيما صندوق ضبط الإرادات الذي اعتمدت عليه الدولة في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني و مؤكدا أن رصيده بلغ حده الأدنى بمستوى 740 مليار دينار نتيجة الاغتراف المتواصل منه، و بالمقابل هو السيناريو نفسه الذي عرفتها احتياطات الصرف ، التي انخفضت من 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر إلى 114.4 مليار دولار في سنة 2016 ، مؤدية إلى تراجع قيمة العملة الوطنية إلى 20 % مقابل الدولار و هو الوضع الذي انعكس على ارتفاع نسب التضخم التي سجلت في سنة 2015 معدل 4.8 % قبل أن تقفز إلى مستوى أعلى في سنة 2016 مسجلة 6.4 % ،و أشارت الأرقام إلى انخفاض متوسط سعر البترول في 2015 ب 47.1% منتقلا من 100.2 دولار في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015.

و على هذا الأساس فقد أشار التقرير إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري الذي بلغ 18.8 مليار دولار في 2015 ،كما سجل عجز قياسيا في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بلغ 27.29 مليار دولار في 2015 حوالي 16.5 % نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي"[1] .

[1] – جريدة الخبر ، تحت عنوان أرقام لبنك الجزائر،13 أفريل2017 ، العدد8479 ، ص 11

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر من مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية و التي دامت 7 سنوات من سنة 1962 إلى 1969، إلى مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية خلال الفترة 1970 إلى 1989، ثم الإنتقال إلى عرض مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر، و المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1988، و التي تضمنت في جانبها الأوّل الإجراءات التشريعية الخاصّة بتحرير التجارة الخارجية، و الجانب الثاني تضمن عمل الجزائر على إنشاء مؤسسات وطنية مكلّفة بتسيير و ترقية التجارة الخارجية، و هي تعدّ تأكيدا من الجزائر و قناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في الاقتصاد العالمي ، و كذا فتح المجال أمام المتعاملين في القطاع الخاص.

ما يلاحظ كذلك في دخول الجزائر في اقتصاد السوق هو اقتصارها على قطاع وحيد، متمثل في قطاع المحروقات ،ممّا يحدّ من استقلاليتها ودورها التجاري مع العالم الخارجي، كما تم كذلك إضافة إلى العناصر السابقة، محاولة تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظلّ التحولات العالمية، و المتمثلة أساسا في موقف الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودخولها في علاقات مع الشركاء الأجانب، من خلال اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، و أثر ذلك على الاقتصاد الوطني من حيث تعظيم المكاسب الممكن الحصول عليها و تلافي المخاطر المحتمل الوقوع فيها، و فيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر تم عرض مجموعة من المؤشرات الهامة في الاقتصاد الوطني ، كالناتج الوطني الإجمالي و المؤشرات المتعلّقة بالميزان التجاري، من خلال تحليل كل من الهيكل السلعي للصادرات و الواردات و تطورهما، و فيما تمّ التطرّق إلى دراسة نظرية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى 2015.

خـــاتمة

من خلال هذا البحث قمنا في الفصول الأولى من عرض المفاهيم النظرية لكل من النمو و التنمية الاقتصادية مع بيان الاختلافات و الفروق بين المفهومين عند جمع من اقتصاديين التنمية ، كما قمنا في ذات السياق بتوضيح مختلف الطرق و الأساليب المعتمدة لحسابهما ، و بعد ذلك تطرقنا لأوجى النمو و التنمية للدول النامية مع عرض للاستراتيجيات و السياسات التجارية المتخذة من طرفهم في قطاع التجارة الخارجة ، و التحديات التي تواجه مختلف هذه الدول لمواجهة تداعيات النظام التجاري العالمي الجديد ، و حيث تعتبر المعاملات الخارجية المتجسدة في قطاع التجارة في الدولة ذو الأثر الواضح على جل متغيرات الاقتصاد الوطني بشكل تنعكس فيه على الدخل الوطني ، المستوى المعيشي للأفراد و القدرة الشرائية لهم،كان من الضروري التعامل مع العالم الخارجي بشكل نحقق فيه المكاسب المتاحة مع محاولة تقليل الخسائر التي من الممكن أن تنجر عن الانفتاح للاقتصاد الوطني ، من ذلك كله فإن القيام بعملية التحرير في هذا القطاع –قطاع التجارة الخارجية – تعتبر ضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، و هذا ما دفعنا إلى التفكير في كيفية تفعيل قطاع التجارة الخارجية كعامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ، و قد رأينا في هذا البحث كيف أنه عن طريق تحرير التجارة الخارجية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية و الاستيرادية بشكل يحقق فيه المزايا و المكاسب إضافة إلى حصوله على العملة الصعبة و يزيد فيه من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها أو أن يكون له السبق في إنتاجها و تسويقها.

اختبار الفرضيات:

1 – فيما يخص الفرضية المتعلقة بالعلاقة الطردية بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية أين وجد أن هذه الأخيرة تعمل على ممارسة تأثيرها على الدخل الوطني من خلال الزيادة في الطاقة التصديرية للبلد و الذي يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني .

2 – الفرضية التي تقضي أن الجزائر تسعي إلى الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال العديد من الإصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة الخارجية ، بدا من مرحلة الاحتكار و التي كانت ضرورة دفعتها إليها الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت، ثم بعد ذلك اتجاهها نحو تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و الذي من خلاله تم تغيير مستوى المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، وتم من خلال ذلك تفعيل دورها و المشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية عن طريق الانضمام في التكتلات العالمية و الإقليمية (التوقيع على اتفاقية الشراكة مع التحاد الأوروبي) في إطار الشراكة الأورو– متوسطية بالإضافة إلى العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى و من خلال

كل هذا فالجزائر قد تمكنت بالفعل من رفع مستوى تجارتها الخارجية ، إلا أنه ما يلاحظ في التجارة الخارجية للجزائر هو تركيزها على قطاع المحروقات كقطاع وحيد في ميدان الصادرات و بنسبة كبيرة و هو ما يؤكد عدم نجاع الإصلاحات في هذا الجانب .

نتائج الدراسة:

1 - أمر تحرير التجارة الخارجية يبقى ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول، لمواكبة التطورات في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة و التي تنطوي على أمر وجود تكتلات عالمية و إقليمية تخدم الاقتصاد الوطني من خلال التحفيزات و الايجابيات التي تمدها هذه التكتلات.

2 - قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدا من سنة 1962 و اتبعت سياسة الحماية إلى غاية بداية السبعينات أين اتجهت نحو سياسة الاحتكار من خلا تأميم تجارتها الخارجية ، و صولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة من أجل القيام بدور فاعل في هذا القطاع، و سنت العديد من التشريعات و القوانين في هذا الاتجاه

3 —من خلال البحث نجد أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج واحد في التصدير هو البترول و الذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية ، وهذا ما يجعله عرضة إلى العديد من الصدمات و الإخطار في حالة تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ، و بخصوص المنتجات خارج المحروقات فنجدها تكاد تكون معدومة .

التوصيات:

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

- مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الخارجية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية و تفعيلها بما يخدم الاقتصاد الوطني و يعزز مركزه في الاقتصاد العالمي ، إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.

- لابد من العمل بما يمكن من الاستفادة من عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية عن طريق تسخير كل المتطلبات الخاصة بذلك مع العمل على بناء استراتيجيات هادفة لتحصيل المكاسب و درء الخسائر عن الاقتصاد الوطني.

– كذلك لابد من وضع إستراتيجية وطنية للحث على المضي قدما نحو الأسواق العالمية و ذلك من خلال تحفيزهم على عمليات التصدير من انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير ، كما يكون في الوقت نفسه العمل على الإحلال محل الواردات في الاقتصاد الوطني لخفض فاتورة الاستيراد الباهظة.

آفاق الدراسة:

إنه و بالرغم من محاولتنا للربط بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في هذا البحث عن طريق بيان مدى التأثير و التأثر بين المتغيرين إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة ، ذلك أنه حين الحديث عن الانفتاح للاقتصاد كان التركيز للانفتاح في الميدان التجاري عنه في القطاع المالي ، كما اشتملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات ، الواردات و الناتج الإجمالي و أهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، لذلك من خلال هذه الدراسة يمكن أن نفتح آفاقا و مجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية و النمو الاقتصادي كما يلي:

– كيف يمكن أن موازن بين متطلبات و احتياجات الدولة للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية و تحقيق النمو الاقتصادي.

– في إطار عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية ما هي الاستراتيجيات الواجب تتبعها للاستفادة من هذا الوضع الجديد مع مراعاة العدول عن مختلف الآثار و العوائق التي يمكن أن تنجم من ذلك.

– وهل يمكن اعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني و أداة تعزيز القدرة التنافسية و الحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.

– كما يمكن أن نلفت الانتباه إلى موضوع مهم و هو مدى قدرة الدولة على العمل على التخصص في ميدان التجارة الدولية و أثر ذلك على النمو الاقتصادي في البلد.

– كذلك مدى فعالية كثافة المهارة لليد العاملة في التجارة الدولية كمحفز على النمو في البلد، بالإضافة إلى احتساب التقدم التكنولوجي و مدى تأثيره على المبادلات التجارية العالمية و حفز النمو في البلـــدان الراعية له.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- بلقاسم زايري،اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية و تمارين) ، الجزائر:دار الأديب للنشر و التوزيع، 2006

2- تودارو ميشل، التنمية الاقتصادية (ترجمة و تعريب: محمود حسن حسني و محمود حامد حمود) المملكة العربية السعودية – الرياض- دار المريخ للنشر 2006

3- زينب حسن عوض الله،الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا) ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ،بيروت،1998 .

4- شعباني إسماعيل ، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر،دار هومة للنشر و التوزيع 1997

5–صالح تومي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004

6- عبد الزهرة فيصل يونس،مرجعيات الفكر التنموي و امتداداتها المعاصرة دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، 2002.

7- عبد الظاهر أحمد سهير و محمد مدحت مصطفي، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية.

8- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006

9- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.

10- فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية، الاردن:مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، ط 01، 2004 .

11- كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي جامعة قارة يونس بنغازي، 1990 .

12- مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي المعاصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006.

13- محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1990.

14- محمد حامد الحاج دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي 2000 .

15- محمد عبد العزيز عجيمة و عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية،الإسكندرية ، 1999

16- محمد عدنان وديع،قياس التنمية و مؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2002 .

17- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، الجزائر،2008

18- مصطفي رشدي شيحة، الاسواق الدولية ، المفاهيم و النظرياتو التصنيف و السياسات الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة .

19- نور الدين حامد، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية جامعة أبو بكر بلقاسم ، تلمسان، 2004 .

20- الهادي خالدي المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996.

أطروحات الدكتوراه و مذكرات الماجستير:

1-1970- 2001 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2005 .

2-أوقارة عبد الحليم ،دراسة قياس الإنتاج الكلي حالة الجزائر (1969-2002)،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005 .

3- سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003

4- محمد حشماوي ، التجارة الدولية التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،1994

5- مسغونى منى ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 2013

البحوث العلمية و المقالات :

1-حسن خضر، برنامج إصلاح التجارة الخارجية و تقييمها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

2- زروق جمال الدين،اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية "الدروس المستفادة و التحديات الجديدة أمام الدول النامية و منها العربية صندوق النقد الدولي ،أبو ظبي.

الجرائد الرسمية :

1- الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 15 /02 /1974 .

النصوص التشريعية:

أ- الأوامر:

الأمر رقم 71 – 68 المؤرخ في 12/31/ 1971 المتضمن قانون المالية لسنة 1972.

الأمر رقم 72 -68 المؤرخ في 1972/12/29 .

ب- القوانين:

1-القانون 88- 29 المؤرخ في 19جويليا 1988 المتعلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة

2- القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 و المتضمن تأميم التجارة الخارجية

الجرائد و المنشورات :

1- جريدة الخبر ، "الجزائر تواجه أكبر عجز منذ الاستقلال" ، 25أوت 2015

2- جريدة الخبر ، تحت عنوان أرقام لبنك الجزائر،13 أفريل2017 ، العدد 8479 .

3- جريدة الخبر ليوم :25 أوت 2015 . العدد رقم 7885 .

التقارير الوطنية و الدولية:

1- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

2- دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة الاقتصادية العمومية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار،1989

3- المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك الجزائرية (cnis)

Les ouvrages :

1- Hocine benissad économie de développement de l'Algerie 2eme edition،OPU ،1982.

Les sites web:

ONS : publication de l'office nationale des statistiques، juillet 2014